الأمم المتحدة

A/C.1/78/PV.8

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **8**

الثلاثاء، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد باولاوسكاس . . . . . (ليتوانيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة كريستين نام (نيوزيلندا)

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/00.

البنود من 90 إلى 106 من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أُذكِّر الوفود بأن القائمة المتجددة للمتكلمين في المناقشات المواضيعية ستُغلق غدا، الأربعاء، 11 تشرين الأول/أكتوبر الساعة 18/00. وعليه، نشجع جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة خلال المناقشات المواضيعية والتي لم تسجل أسماءها في القائمة بعد على أن تفعل ذلك قبل الموعد النهائي.

وأحث جميع الوفود التي ستأخذ الكلمة على أن تتفضل بمراعاة الحد الزمني المقترح للإدلاء ببيانات.

السيد خيمينيز (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نهنئ الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم. ويمكنهم التعويل على تعاوننا الكامل.

يؤيد وفدي البيانات التي أدلت بها إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2)، وسانت فنسنت وجزر غرينادين باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/78/PV.3)، والسلفادور باسم بلدان منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى (انظر A/C.1/78/PV.2).

في عالم يشتد فيه عدد من الأزمات المترابطة وتزداد سوءا، من غير المقبول أن تستمر زيادة حجم الترسانات النووية وتحديثها وتطويرها، مما يعرض الجنس البشري وجميع الكائنات الحية لخطر جسيم. ويجب على المجتمع الدولي أن يعتمد رؤية جديدة متعددة المراكز تتيح تعميق العلاقات القائمة على الاتفاق والوئام، واحترام سيادتنا واستقلالنا وحقنا في تقرير المصير، وتعميق التعاون غير المشروط. ولهذا السبب نكرر التأكيد على أن جميع الموارد الاقتصادية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

والمالية التي تستخدم لتحديث الأسلحة النووية وتوسيع التحالفات العسكرية وزيادة العدوان وزعزعة استقرار البلدان ينبغي أن تستخدم بدلا من ذلك لبذل جهد جماعي لاستعادة الثقة في الأمم المتحدة من خلال التضامن الدولي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وللقضاء على الفقر وتحقيق تحسين التنمية البشرية والحياة الكريمة لجميع الشعوب.

وتدعو نيكاراغوا بقوة إلى نزع السلاح العام الكامل وتؤيد الإزالة الكاملة للأسلحة النووية لصالح البشرية. ونيكاراغوا، بوصفها بلدا محبا للسلام وملتزما التزاما جادا بصون الأمن الدولي، تروج لنزع السلاح النووي في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية الأخرى. وموقف نيكاراغوا موقف مبدئي، وقد أثبتنا ذلك من خلال الأفعال بالتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – معاهدة تلاتيلولكو. ونرحب بالنتيجة الناجحة للاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تكمل المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتسهم في تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

وترى نيكاراغوا أن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، الصادرة في 8 تموز/يوليه 1996، لا تزال ذات أهمية كبيرة لنزع السلاح النووي، لأنها تنص بوضوح على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ملزمة قانونا بإجراء مفاوضات بحسن نية تهدف إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه واختتامها في أقرب وقت ممكن. ونعلق أهمية خاصة على الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها الصك الدولي التوافقي الملزم قانونا للنظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

ومن واقع التجربة، نعتقد اعتقادا راسخا أنه من خلال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، يمكن تعزيز نظام عدم الانتشار والسلام والأمن الدوليين كمساهمة قيّمة في تحقيق نزع السلاح النووي. وعلى الصعيد الإقليمي، نكرر التأكيد على أهمية معاهدة تلاتيلولكووصلاحية إعلان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقةَ سلام. ونأسف لعدم تنفيذ القرار المتعلق بالمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وندعو إلى تنفيذه على وجه الاستعجال.

ونرى أن من الضروري مواصلة تعزيز النظام القانوني المتعلق بالفضاء الخارجي بغية ضمان الأمن والشفافية في الاضطلاع بالأنشطة الفضائية. وبصفة خاصة، نؤيد اعتماد معاهدة لمنع وحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السواتل وغيرها من الأجسام الفضائية. ونرى أن مشروع المعاهدة الذي قدمته روسيا والصين في مؤتمر نزع السلاح يشكل أساسا جيدا للمفاوضات.

إن بلدنا ملتزم بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومكافحته والقضاء عليه، وقد واتخذ الخطوات المطلوبة لذلك. وقد أدرجنا في تشريعاتنا الوطنية برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، وذلك من خلال قانون خاص بشأن مراقبة وتنظيم الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة، المعروف بالقانون رقم 510. ولا يزال إطلاق الخطة الوطنية للأمن المدني والبشري مؤخرا، التي تشمل عددا من الاجتماعات مع الأسر والمجتمعات المحلية في 153 بلدية في البلد، بهدف عقد أكثر من 000 5 اجتماع، يبرهن على أن الأمن المدني والبشري هو أحد نقاط القوة الرئيسية لنيكاراغوا. تعرف نيكاراغوا بأن معدل جرائم القتل فيها لا يتجاوز سبعة لكل 000 100 فرد من السكان – وهو أدنى معدل فيما بين بلدان أمريكا الوسطى وواحد من أدنى المعدلات في أمريكا اللاتينية والعالم. وفي ذلك الصدد، وضعنا مجموعة من السياسات والبرامج المحددة لمكافحة آفات عصرنا، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر. ونشير إلى أنه لا غنى عن المساعدة والتعاون الدوليين للنجاح في تنفيذ برنامج العمل.

ونرفض تسييس تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتلاعب بالإجراءات المطلوبة في إطار الولاية التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونرحب بعمل الفريق العامل المفتوح العضوية، وهو مبادرة روسية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعملية تاريخية تتيح لجميع الدول الأعضاء الفرصة للمشاركة والإعراب عن آرائها بطريقة شفافة وعلى قدم المساواة بشأن موضوع يهم الجميع. لقد أشرنا كثيرا إلى ركود آلية نزع السلاح. ومع ذلك، لم نتمكن حتى الآن من حل المشكلة الحقيقية، وهي توفر الإرادة السياسية لدى بعض الدول لتحقيق تقدم حقيقي، خاصة في مجال نزع السلاح النووي.

السيد موريتي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أهنئ رئيس اللجنة الأولى، وأنتم، سيدتي نائبة الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم.

تتشرف البرازيل حاليا بتولي رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، الأمر الذي يوفر لنا منظورا إضافيا ونحن نستهل هذه الدورة. ولئن كانت هناك بعض أوجه التشابه الهامة بين عمل اللجنة وولاية المجلس لصون السلام والأمن الدوليين، فإننا نشعر بالدهشة أيضا إزاء بعض الاختلافات المحتملة.

أولا، على الرغم من أنه ينبغي للمجلس أيضا أن يسعى إلى منع نشوب النزاعات، فإن دوره كثيرا ما كان رد فعل، واستجابة للأزمات ومحاولة لإيجاد حلول لبعض المشاكل الأمنية الأكثر إلحاحا في العالم. وعلى النقيض من ذلك، تتطلع الجمعية العامة واللجنة في الغالب إلى المستقبل. نحن هنا لكينضع الأطر المفاهيمية والمعيارية لتفادي التهديدات الأمنية في المستقبل. إن عمل اللجنة الأولى في مجال السلام والأمن عمل وقائي. وعملنا هنا، إذا تم على النحو السليم، يعني عملا أقل لمجلس الأمن في المستقبل. إن السبب الوحيد لذلك هو أن نزع السلاح عنصر أساسي في إطار الأمن الجماعي ويرتبط به ارتباطا عضويا. ونحن نفكر في تلك الاختلافات اليوم، ليس كممارسة أكاديمية، ولكن لأن لها تأثيرا على عمل اللجنة خلال الأسابيع المقبلة بطريقتين هامتين.

الطريقة الأولى هي في أهمية رفع سقف طموحنا. وكثيرا ما تكون النتائج في مجلس الأمن مقيدة بحقائق أي مسألة معينة مدرجة في جدول أعماله وبعض قواعده. ويعود ذلك جزئيا إلى مهمة ولاية المجلس، وجزئيا إلى الضرورة العاجلة لتقديم استجابة، وإن كانت غير مثالية في بعض الأحيان، للأزمات الملحة. وهذا المنتدى مختلف. يمكن للجنة الأولى، بل وينبغي لها، أن تكون أكثر طموحا. وبينما نسلم بالتحديات الماثلة أمامنا، ينبغي ألا نكون مقيدين بشكل صارم بتصورات البيئة الأمنية الراهنة لدرجة الحد من بصيرتنا. بل على العكس من ذلك، فإن السبب الذي يجعلنا نجتمع هنا كل عام هو على وجه التحديد محاولة بناء بيئة أمنية أكثر سلما واستقرارا وقابلية للتنبؤ بها وأقل تسليحا.

وإذا كانت رسالتي الأولى تتعلق بالسياق والطموح، فإن رسالتي الثانية تحمل طابع التنبيه – لا تستوردوا ديناميات غريبة إلى الجمعية العامة. على مدى العامين الماضيين، تنامت الانقسامات، ولا سيما في مجلس الأمن، وتقلص للأسف الحيز المتاح للتوصل إلى حل توفيقي. وازدادت مواقف الأعضاء تصلبا. وهذا أمر يؤسف له. ومع ذلك، نواصل بذل قصارى جهدنا لتجنب تلك الاتجاهات وعكس مسارها. وإذا ما حدثت عملية مماثلة في الجمعية العامة، حيث توضع قواعد المستقبل، فإن عواقبها قد تكون وخيمة. إن عدم المرونة اليوم يديم الانقسامات غدا.

ونشعر بقلق عميق إزاء ظهور العمليات المتنافسة ومحاولات استخدام الأصوات في هذه اللجنة كسجل لقياس القوة النسبية لمختلف التصورات. ونشعر بخيبة أمل عندما نسمع خطابا عن إيجاد طريق واحد للمضي قدما. ومع ذلك، فإننا لا نرى سوى القليل من المحاولات الملموسة والمستمرة لإيجاد حلول توفيقية حقيقية. وفي العام الماضي، شهدنا طرح عدد متزايد من مشاريع القرارات للتصويت لأن مقدمي مشاريع القرارات لم يعودوا يعتقدون أن بإمكانهم التوصل إلى توافق في الآراء. أو ما هو أسوأ من ذلك، قد يعتقدون أنه من المستحسن تحديد المواقف. يجب أن يتوقف هذا الاتجاه. يجب أن يكون توافق الآراء مرة أخرى هدفنا التلقائي في هذه اللجنة – حتى وإن ثبت أحيانا أنه بعيد المنال وصعب التحقيق.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال البرازيل متفائلة بشأن عمل اللجنة الأولى. تقدم الجمعية العامة مزايا. وربما يكون أعظمها هو التمثيل والشمولية. والجمعية العامة، بتجسيدها صورة صادقة للمجتمع العالمي، تتسم بقدر أكبر من الرمادية، كثيرا ما تحجبه الديناميات في المجلس. ولا تتجلى تلك الفروق الدقيقة في أي مكان أكثر من الأرضية المشتركة الكبيرة والنابضة بالحياة من الدول التي ترفض الاستقطاب بل والتصنيف السهل. ولئن كنا كثيرا ما نؤيد بحق حركة بلدان عدم الانحياز، فإننا نرى أمثلة على الإجراءات العملية في التجمعات الشاملة لعدة قطاعات مثل ائتلاف البرنامج الجديد، الذي كان من دواعي سرور البرازيل أن تستضيفه في برازيليا، في حزيران/يونيه، للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشائه، أو في تزايد عدد الأعضاء في معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وهذه الدول أبعد ما تكون عن الصمت، ولكنها أغلبية لا تزال ملتزمة بمهمة تعزيز نزع السلاح. وليس من قبيل المبالغة القول إن هذه الأرضية المشتركة من البلدان هي التي أبقت اللجنة الأولى عاملة ومثمرة في هذه الأوقات العصيبة. لقد رسخت تلك البلدان مناقشات هذه اللجنة وكانت بمثابة دعامة قوية في مواجهة موجة الانقسامات المتزايدة. وقد عملت هذه الأرضية المشتركة – ولا يوجد مصطلح يصفها تماما – بشكل بناء خلال العام الماضي للموافقة على إطار عالمي بشأن إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، وتوصيات بشأن تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي، ودليل لجهات اتصال سيبرانية. وواصلت أيضا إحراز تقدم في فهم تطبيقات القانون الدولي على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي، والضغط من أجل نزع السلاح النووي في مواجهة معارضة متزايدة وحازمة.

وكانت هناك حدود لما كان يمكن تحقيقه في العام الماضي. ولم نتمكن من إنقاذ المسار النووي لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة أو التوصل إلى وثائق ختامية في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026، في فيينا، أو الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. ومن ناحية أخرى، تحققت أيضا نتائج جوهرية في فريق الخبراء الحكومي المعني بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وفريقه العامل المعني بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، كبداية إيجابية.

وهناك بالفعل بعض المجالات التي تمكن فيها المجتمع الدولي من حشد الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق التقدم. ولهذا السبب تتمثل إحدى مهامنا الرئيسية هنا هذا العام في زيادة تشجيع هذا النوع من البراغماتية البناءة. وسنواصل بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار الذي اقترحته البرازيل (A/C.1/78/L.33)، وسنتعامل مع مشاريع القرارات الأخرى بنفس روح الانفتاح والمرونة والبحث البناء عن توافق الآراء. ونحن لا نحكم مسبقا على النتائج أو القائمين على صياغة مشاريع القرارات أو مقدميها، ونشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا. ولن تتمكن اللجنة الأولى أبدا من الاتفاق على كل شيء، ولسنا مضطرين لذلك. فما نحتاجه هو كفالة صمود المركز هذه المرة.

السيدة كوزي (ناميبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم لرئاسة اللجنة الأولى في دورتها الثامنة والسبعين. وأتعهد بدعم وفد بلدي وتعاونه معهم في اضطلاعهم بولايتهم.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا نيجيريا وإندونيسيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.3) وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2)، على التوالي. وسأدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تنعقد هذه الدورة من عمل اللجنة في ظل عالم شديد الاستقطاب، عالم وصلت فيه التوترات المتصاعدة والنزاعات التي طال أمدها والتهديد باستخدام الأسلحة النووية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. ويعزى ذلك جزئيا إلى التحديث المستمر للأسلحة، إلى جانب زيادة الاستثمار في الأسلحة والذخائر وغيرها من أشكال التسلح. وتتعارض تلك الإجراءات مع الجهود التي تدعم احتياجات العالم. يحتاج العالم

إلى السلام أكثر من الحروب والنزاعات – السلام الذي يمكن أن يديم التنمية، والسلام الذي يمكن أن يبني جسور الفرص للأجيال المقبلة.

لقد أنشئت المنظمة، عند تشكيلها، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، لصون السلام والأمن الدوليين وتنمية العلاقات الودية بين الأمم. وهذه اللجنة مكلفة بمسؤولية فريدة ويمكنها أن تبني جسور السلام بين الأمم، من ناحية، وأن تدق إسفينا بينها بسهولة، من ناحية أخرى.

وفي الآونة الأخيرة، تجلى ذلك في فشل مؤتمرين متعاقبين للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الأمر الذي كان ينبغي أن يجعلنا نفكر مليا في التزامنا الجماعي بنزع السلاح. وعلى الرغم من ذلك، يحدونا الأمل في أن تتيح لنا الدورة الجديدة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار فرصة لتنشيط المعاهدة. ولا تزال ناميبيا تعتبر المعاهدة حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار وأساس التعاون الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية.

ولهذا السبب، لا نزال ثابتين في تصميمنا على الاضطلاع بدورنا في النهوض بمبادئ نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ويرتكز ذلك على اقتناعنا بأن التعاون المتعدد الأطراف الشامل للجميع والتفاوض بين الدول يمهدان الطريق لكبح الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية، بينما يخففان من أثر عواقبها الإنسانية. ويكتسي هذا أهمية خاصة في وقت نعيش فيه بشكل دائم في ظل خطر وقوع الكوارث النووية، الذي يغذيه تزايد انعدام الثقة والمنافسة بين القوى النووية.

إن مجرد وجود الأسلحة النووية يخلق إغراء وخطر استخدامها. وتدعو ناميبيا، باعتبارها دولة طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية، جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية وتصدق عليها إلى أن تفعل ذلك. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء إحجام الدول الحائزة للأسلحة النووية عن الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويمكن لمعاهدة حظر الأسلحة النووية أن تسهم بجدية في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وإذا كنا صادقين في سعينا نحو نزع السلاح، فإن تحقيق عالميتها أمر أساسي.

وتواصل ناميبيا الدعوة إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما من جانب الدول المدرجة في المرفق 2، بغية لدخولها حيز النفاذ.

وعلاوة على ذلك، لا يزال وفد بلدي يولي أهمية كبيرة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والقيمة التي تضيفها إلى الجهود العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار. وتؤيد ناميبيا، بوصفها دولة طرفا ملتزما في معاهدة بليندابا، إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم. ونعتقد أن هذا يشكل تدبيرا لبناء الثقة وخطوة هامة نحو تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ولهذا السبب تدعو ناميبيا إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط بدون مزيد من التأخير، على النحو الذي أوصى به مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها لعام 1995.

ويشعر وفد بلدي بالتشجيع إزاء نشر خطة الأمين العام الجديدة للسلام والتوصيات الواردة في تقرير المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة. وإذ نرسم مسار المفاوضات في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، فإن السلام والأمن اعتباران متكاملان يجب أن نتعاون بشأنهما بشكل بناء.

وتواصل ناميبيا الدعوة بقوة إلى النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتعتبر الصلة بين المسائل الجنسانية ونزع السلاح مسألة مهمة. وتشجعنا بشكل خاص الجهود المبذولة للنهوض بالمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جدول أعمال نزع السلاح. وإذ نشهد انقضاء الجيل الأول من خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يدعو وفد بلدي إلى إنشاء آلية رسمية لتيسير التفكير والتعلم من الأقران وتقييم ثغرات التنفيذ بغية ضمان إثراء الجيلين الثاني والثالث من خطط العمل الوطنية وتنفيذها بنجاح.

وفي الختام، يكرر وفد بلدي تأكيد التزامه بالمشاركة البناءة خلال هذه الدورة وسيجسد المزيد من المواقف خلال المناقشات المواضيعية.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يهنئ وفد بلدي رئيس اللجنة وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، ونؤكد لهم دعم كينيا وتعاونها.

تؤيد كينيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.3) وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2)، وسأدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن حالة السلام والأمن العالميين هشة ومحفوفة بالمخاطر. ومن الأمثلة على ذلك استمرار الحرب في أوكرانيا وتصاعد الحالة في الشرق الأوسط. وتدين كينيا بأشد العبارات جميع أعمال الإرهاب بجميع أشكالها ومظاهرها بوصفها أعمالا إجرامية لا يمكن تبريرها، أيا كانت دوافعها أو المكان أو الزمان الذي ترتكب فيه أو الجهة التي ترتكبها. إننا نشجب الخسائر الهائلة في صفوف المدنيين والإصابات الناجمة عن الهجوم الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، الذي استهدف المدنيين في إسرائيل، والعنف اللاحق والمستمر في غزة وأجزاء من إسرائيل. ونعرب عن تعازينا لأسر الذين فقدوا أحباءهم، الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، ونحث جميع المعنيين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتقيد الصارم بالقانون الدولي فيما يتعلق بحماية المدنيين، ووقف التصعيد وإعطاء فرصة للحوار والدبلوماسية، مسترشدين بميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

قبل سبعة عقود، اتخذت الجمعية العامة قرارها الأول (القرار 1 (د-1))، الذي دعا إلى إزالة الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تحويلها إلى أسلحة دمار شامل من الترسانات الوطنية. ولكن للأسف لم يلق إلحاح تلك الدعوة إلى نزع السلاح حتى الآن آذانا صاغية إلى حد كبير. ولا يمكن أن تكون التزامات نزع السلاح اختيارية. إنها تتطلب اهتمامنا الجماعي العاجل وتفانينا الذي لا يتزعزع. والضمان المطلق ضد استخدام الأسلحة النووية يكمن في إزالتها بالكامل. يقتضي واقع العواقب الكارثية لتفجير نووي التعاون البناء العاجل وتوفر الإرادة السياسية، فضلا عن التنفيذ الكامل للالتزامات والتعهدات القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة إلى أن يتحقق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وتؤكد كينيا من جديد التزامها الدائم بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وبصفتنا دولة طرفا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نحث جميع الدول المدرجة في المرفق 2 على التصديق على المعاهدة بغية التعجيل بدخولها حيز النفاذ.

وبالإضافة إلى ذلك، نشدد على أهمية احترام حق جميع الدول غير القابل للتصرف في متابعة بحوث التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية في سياق المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويجب أيضا تعزيز بناء القدرات والوصول المنصف إلى التكنولوجيا. في هذا العصر الرقمي، حيث يفرض انتشار التكنولوجيا تحديات أمنية خطيرة، من الأهمية بمكان تحقيق توازن بين الابتكار ومنع استخدامها لأغراض خبيثة. لا يمكن أن يكون الأمن السيبراني مسعى بلد منفرد. فهو مسؤولية عالمية مشتركة يجب الاضطلاع بها من خلال نهج متعدد الأطراف. وهناك حاجة إلى أن تدعم الأمم المتحدة الدول في بناء القدرات الرقمية ومعالجة تبعات الثورة الرقمية، بما في ذلك إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي، وكذلك البيانات الضخمة ووسائل التواصل الاجتماعي. ونشيد بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، برئاسة سنغافورة، ونتوقع استمرار النتائج الملموسة في ذلك المجال الحيوي.

وتنضم كينيا إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن القلق والتحذير من حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. يجب على الدول الأعضاء أن تتجنب وتمنع أي ميل إلى تحويل الفضاء الخارجي إلى مجال للحرب والنزاع المسلح. ونشدد على ضرورة تشجيع وتعزيز التعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية. وفي ذلك الصدد، نشارك في الدعوة إلى إجراء مفاوضات

من أجل وضع إطار قانوني لا يمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي فحسب، بل ويضمن أيضا تكافؤ فرص جميع الدول في استكشاف الفضاء.

ويتطلب التصدي للأثر المدمر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة على السلام والأمن العالميين بذل جهود تعاونية قوية فيما بين هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية والجهات الفاعلة المعنية من غير الدول. وندعو إلى بناء هيكل شامل من خلال التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة هؤلاء، بغية تعزيز المبادرات الإقليمية والوطنية بشأن الجوانب الحاسمة الأهمية، بما في ذلك التخزين الآمن للأسلحة والذخيرة، فضلا عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتوعية، وجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتدميرها. كما أن تعزيز قدرة بعثات الأمم المتحدة والحكومات في مجال إدارة الأسلحة والذخائر أمر بالغ الأهمية في منع تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها.

وفي الختام، تتعهد كينيا بالتزامها الثابت بالمشاركة البناءة في مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. لنقف متحدين في بذل الجهود الرامية إلى إيجاد عالم أكثر أمنا وسلاما للأجيال الحالية والمقبلة.

السيدة نديابي (السنغال) (*تكلمت بالفرنسية*): يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CA/C.1/78/PV.2) وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.3).

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أحر تهانئي للرئيس على انتخابه رئيسا للجنة الأولى ولأؤكد له دعم الوفد السنغالي وتعاونه الكاملين.

تبدأ أعمال الدورة الثامنة والسبعين في سياق دولي صعب. لا تزال الأسلحة تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، مما يطفئ يوما بعد يوم بصيص الأمل الضئيل الذي كان لدينا ذات يوم بشأن مسألة نزع السلاح.

إن الجمعية العامة، بقرارها الأول، الذي اتخذته في 24 كانون الثاني/يناير 1946 (القرار 1 (د-1))، بإنشائها لجنة مسؤولة عن معالجة المشاكل التي أثارها اكتشاف الطاقة الذرية، إنما كانت تسعى بالفعل إلى مكافحة الانتشار النووي. وفي الوقت الراهن، لا يزال تطوير الأسلحة النووية يسيطر على الإبداع البشري والموارد الكبيرة، على حساب التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، نشهد عودة التوترات الجغرافية السياسية وصعود النزعة الانفرادية الناجمة عن التشكك والإحباط بشأن فعالية تعددية الأطراف.

وتجد جميع محافل نزع السلاح نفسها تعاني من حالة شلل مزمن. وهذا هو الحال بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، اللذين تسودهما حالة خمول أدت إلى فشل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية. والنتائج المتفاوتة للدورة التحضيرية الأولى للمؤتمر الحادي عشر لاستعراض المعاهدة لا تبعث على الاطمئنان فيما يتعلق بقدرتنا على التغلب على خلافاتنا.

ولذلك، من الملح عكس مسار ذلك الاتجاه السلبي. وللقيام بذلك، لا بديل عن التعاون القوي المتعدد الأطراف بشأن جميع المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويجب أن نؤكد من جديد تصميمنا وإرادتنا السياسية على المضي قدما نحو تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية فورا وبطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. هل يجب أن نتذكر أنه الخيار الوحيد لحماية العالم من الدمار والبؤس اللذين يمكن أن ينجما عن استخدام هذه الأسلحة؟ وتقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية الاتفاق على برنامج أكثر واقعية وطموحا لتخفيض ترساناتها النووية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز تدابير عدم الانتشار، ومنح ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وأخيرا، ينبغي ألا ننسى أن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، اللذين يشكلان الركيزتين الأوليين لمعاهدة عدم الانتشار، هدفان

مترابطان ويكتسيان نفس القدر من الأهمية. ولا يمكن تحقيق نزع السلاح العام الكامل إذا واصلت الدول الحائزة للأسلحة النووية تحديث ترساناتها الذرية وإذا تحايلت بلدان أخرى على الصكوك القانونية السارية لحيازتها.

ولا تزال السنغال، من جانبها، ملتزمة بذلك الهدف، ولهذا السبب صدقت على الصكوك الرئيسية المنشئة للنظام الدولي لعدم الانتشار والأمن النووي، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ومعاهدة بليندابا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا؛ واتفاقية الأمان النووي. ويرى بلدي أن معاهدة عدم الانتشار يجب أن تظل حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، وبالتالي يجب أن تستفيد من الدعم المستمر من جميع الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، يجب أن نحرز تقدما في تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بحظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية والإشعاعية التي تهدد بقاء البشرية، شأنها شأن الأسلحة النووية.

وأخيرا، لا يزال وفد بلدي مقتنعا بأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، يمكن أن يكون حافزا للصعود الاقتصادي لبلدان جنوب الكرة الأرضية. والواقع أن قطاعات الطاقة والصحة والصناعة والزراعة وغيرها من القطاعات ذات الصلة يمكن أن تستفيد من التكنولوجيا النووية، ولذلك ينبغي أن تستفيد من التعاون القوي بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء فيها، ولا سيما فيما يتعلق بنقل المعرفة.

كما يجب زيادة تشجيع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. فهذه المناطق تسهم في تحسين البيئات الأمنية الإقليمية، ومن ثم تشكل أدوات هامة لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر تمسك السنغال بمعاهدة بليندابا، التي توطد مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومن نفس المنطلق، يؤيد بلدي تأييدا تاما مشروع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن الأهمية بمكان أيضا الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن الطاقة النووية الإيرانية والاتفاقات المتعلقة بالحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية في أوروبا، تماما كما يظل من الأهمية مواصلة المحادثات بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يجب أن يذكرنا جميعا انتشارها في مسارح النزاع بضرورة التنفيذ الكامل للصكوك التي تنظم الاتجار بالأسلحة. ويرحب بلدي باعتماد الإطار العالمي الجديد لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، بدون تصويت، الذي سيمكن بلا شك من معالجة أوجه القصور القائمة فيما يتعلق بالإدارة المأمونة والآمنة والمستدامة لهذه الذخيرة.

إن الحاجة الملحة إلى التوصل لنتيجة ناجحة لتلك المسائل الحاسمة من أجل صون السلم والأمن تتطلب منا أن نضع حدا لخلافاتنا التقليدية وأن نكون أكثر واقعية في مداولاتنا. وعلى الرغم من أن النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار واجه عقبات كثيرة في السنوات الأخيرة، يجب ألا يثبط ذلك عزيمتنا. فإحراز تقدم أمر ممكن – ولتحقيقه، نحتاج فقط إلى إبداء إرادة سياسية أقوى. إن مصداقية عملنا في إطار اللجنة الأولى على المحك، وكذلك ظهور عالم يسوده السلام والأمن والرخاء.

السيدة بيير (هايتي) (*تكلمت بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده الكامل للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل جامايكا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

إننا نجتمع في وقت يتعرض فيه الأمن البشري للخطر بشكل متزايد، بسبب التوترات المتعددة والتهديد الدائم باستخدام أسلحة الدمار الشامل. وتشكل تلك التهديدات تحديا خطيرا لصون السلم والأمن الدوليين، وهي المهمة الرئيسية للأمم المتحدة. ومن الواضح أن التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، فضلا عن الفجوات في الثقة المتبادلة بين الدول، أكبر من أي وقت مضى. ويشكل انعدام الثقة

هذا عقبة رئيسية أمام إحراز تقدم في نزع السلاح، مما يغذي في الوقت نفسه الزيادة المستمرة في الميزانيات العسكرية، وتحديث الترسانات، وعسكرة الفضاء الخارجي، وكل ذلك يخلق منافسة خطيرة ويتعارض مع أهداف التنمية المستدامة.

ويود وفد هايتي أن يؤكد من جديد التزامه الثابت بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ودفاعه المستمر عن الدبلوماسية المتعددة الأطراف القائمة على المبدأ الأساسي المتمثل في التفاوض في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، لا تزال هايتي مقتنعة بأن أيديولوجية تعددية الأطراف والحوار والتفاوض تمثل أنجع الوسائل لحل النزاعات وصون السلم والأمن الدوليين من أجل الحفاظ على الأجيال المقبلة. ونشجع الدول المنخرطة في المنازعات على حلها سلميا ودعم أي مبادرة قانونية تتسق مع المبادئ التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة بغية منع التوترات الدولية.

ويكرر وفد هايتي تأكيد دعمه للجهود الدولية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والتجارب النووية، مع التشديد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويجب على المجتمع الدولي أن يزرع ثقافة السلام لمنع العواقب الإنسانية الوخيمة لتلك الأسلحة. وترحب هايتي بنجاح الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، وتؤكد من جديد دعمها للمعاهدة بوصفها عنصرا أساسيا يكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونتمنى كل النجاح للاجتماع الثاني للدول الأطراف.

وتود هايتي أن توجه انتباه المجتمع الدولي على وجه الاستعجال إلى التطور السريع للاستخدام العشوائي للأسلحة الذاتية التشغيل، بغية الحفاظ بشكل فعال على وجود سيطرة بشرية مجدية عليها وحماية السكان المدنيين من المشاكل الأخلاقية والقانونية والإنسانية الخطيرة التي تشكلها تلك الأسلحة. وتحقيقا لتلك الغاية، يرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز في صياغة صك دولي ملزم قانونا لحظر تلك الأسلحة وتنظيمها بشكل فعال.

فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، لا يمكن إنكار أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد له آثار مزعزعة للاستقرار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بينما يمثل أيضا تحديا رئيسيا للأمن على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية. ويود وفد هايتي أن يشدد بصفة خاصة على الاتجار بالأسلحة التي يؤدي الاتجار غير المشروع بها إلى أعمال قتل فظيعة على نطاق واسع، بينما تستمر صادرات الأسلحة في الزيادة، مما يتعارض مع المبادئ والأهداف التي حددتها معاهدة تجارة الأسلحة. وتواصل جمهورية هايتي، بوصفها ضحية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، دعوة الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع توريد هذه الأسلحة أو بيعها أو نقلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى هايتي والامتثال للالتزامات بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، فضلا عن الصك الدولي للتعقب لتصدير الأسلحة النارية وتكديسها. فتلك الأسلحة ينبغي استخدامها من أجل تحقيق الأمن والسلام، لا لإحداث الدمار. ويدعو وفد بلدي البلدان التي تصنع تلك الأسلحة والذخائر وتصدرها إلى تحمل مسؤوليتها، مع تشجيعها على التعاون مع البلدان غير المنتجة. وندعو إلى تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع عبر الوطني بتلك الأسلحة. وتؤيد هايتي بقوة برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بوصفه أداة رئيسية في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومكافحته والقضاء عليه.

وقد أحطنا علما بالتوصيات التي قدمها الأمين العام في خطته الجديدة للسلام. كما نود أن نشيد بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على عمله الممتاز في مجال نزع السلاح وتحقيق الأمن في منطقتنا. ويجدر الترحيب بهذا النموذج للتعاون والالتزام بالسلام والأمن وتشجيعه. ونأمل أن تكون المبادرة مصدر إلهام لمناطق أخرى في العالم وأن تزيد من تعزيز تصميمنا على التغلب على التحديات العالمية لنزع السلاح وتحقيق الأمن. ولا تزال هايتي ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز السلام والأمن الدوليين وتقف على أهبة الاستعداد للتعاون بنشاط مع جميع الدول المعنية لتحقيق تلك الأهداف النبيلة.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): خلال السنوات الثلاث الماضية، لم تدخر كوستاريكا وسعا لحل مشكلة تجاهل المنظور الجنساني الذي يشوه تقريبا كل صك يتعلق بالسلام والأمن الدوليين. إن تجاهل المنظور الجنساني هو عدم الاعتراف بحقيقة أن أدوارا ومسؤوليات متباينة تُسند بالرجال والنساء والفتيان والفتيات أو تُفرض عليهم في سياقات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية محددة. ولا يزال التصدي لتجاهل المنظور الجنساني في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة يُقابل بمقاومة. وقد أخبرنا البعض أن نوع الجنس يدخل في نطاق اختصاص اللجنة الثالثة – لجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية؛ وأنه لا علاقة لنوع الجنس بالأسلحة بالنظر إلى حقيقة أن الرصاص يقتل النساء والرجال على حد سواء؛ وأنه ينبغي لنا تجنب إثارة هذه المسائل المثيرة للجدل لأنها تمنعنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا المتعلقة بالسلام والأمن. ومع ذلك، فإن جميع الأسلحة، من الأسلحة النووية إلى الطائرات المسيرة، ذات بعد جنساني لم يتم الاعتراف به سوى مؤخرا. فعلى سبيل المثال، لا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتداولها غير المشروع يسهمان في تيسير وإدامة العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، بينما يفاقمان ضعف الأفراد.

وبالتالي، فإن نزع السلاح وتحديد الأسلحة يشكلان نهجا حاسما لمنع هذه الأعمال الشنيعة والتصدي لها، كما يشهد على ذلك إنشاء مختلف أطر الأمم المتحدة للتعاون فيما يتعلق بمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للربط، بطريقة عملية، بين نزع السلاح وتحديد الأسلحة والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتحقيقا لتلك الغاية، ستواصل كوستاريكا دعوة مجلس الأمن إلى تعزيز وإدراج مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة في مناقشاته وقراراته ذات الصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن للمضي قدما في تنفيذها، بما في ذلك عن طريق منع تحويل وجهة الأسلحة والذخيرة، التي لا تزال تؤجج العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع في العديد من السياقات. وعلى الصعيد العملي، تدعو كوستاريكا إلى زيادة المواءمة بين الاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن واللوائح المنظمة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال إدماج الضوابط على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والاعتبارات ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن في خطط العمل الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويمكن أن يوفر ذلك منطلقا للنهوض بهذه الجهود على الصعيد العالمي.

وبصفتها نائبا لرئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية، ترحب كوستاريكا باعتماد إطار عالمي لإدارة الذخائر التقليدية طوال دورة حياتها في حزيران/يونيه، يتألف من 15 هدفا (A/78/111). ويسر كوستاريكا أن تلاحظ أن الإعلان المشترك الذي وقعته 64 دولة كفل اعتراف الإطار العالمي بدور الذخيرة التقليدية في تيسير العنف المسلح، بما في ذلك العنف الجنساني، وأن الاعتبارات الجنسانية قد أُدرجت أيضا في أهداف محددة، مثل الهدفين 8 و 13.

وعلاوة على ذلك، من الواضح بالنسبة لكوستاريكا أننا بحاجة ماسة إلى أطر حوكمة جديدة للأمن السيبراني والجريمة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، وقبل كل شيء، ضمان مراعاتها للفوارق بين الجنسين. وندرك جيدا أن الذكاء الاصطناعي يميز في كثير من الأحيان يضد الأشخاص المهمشين بالفعل في المجتمع: الأشخاص من غير البيض والنساء وذوو الإعاقة. وحتى عندما يعمل بشكل صحيح، فإن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يختار هدفا ما استنادا إلى ملف تعريف عام لا غير. ومن المستحيل ترميز جميع المتغيرات المعقدة التي تشكل ساحة معركة أو منطقة حضرية.

وتعمل منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وفقا لخوارزمياتها، لكنها لا تستطيع اتخاذ قرارات مثل البشر أو التصرف بناء على الشعور بالأخلاق أو الكرامة الإنسانية. ونظرا لتزايد عسكرة التكنولوجيات الجديدة، وتماشيا مع ما تم الاتفاق عليه في بيان بيلين، سنقدم، مع مجموعة أقاليمية من الدول، مشروع قرار إلى الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع في هذه الدورة. ونحث جميع الدول على الاستجابة للنداء

المشترك للأمين العام واللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتصويت مؤيدة لمشروع القرار ذاك لأنه يقتصر حصرا على طلب تقرير عن آراء الدول بشأن هذه المسألة.

زاد الإنفاق العسكري العالمي السنوي بأكثر من الضعف، متجاوزا 2 تريليون دولار. وتود كوستاريكا أن تذكر بأن الأمين العام دعا بشكل عاجل، في تقريره لعام 2021 عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827)، إلى اتخاذ إجراءات لخفض الإنفاق العسكري وزيادة الاستثمار في الإنصاف وبناء السلام والتعليم والصحة والبرامج العامة الأخرى، تماشيا مع المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة. ويمثل عكس المسار التصاعدي في الإنفاق العسكري أولوية لحركة السلام النسائية والتزاما رئيسيا للأمم المتحدة. ومن الممكن منع العنف المسلح والنزاع والحرب، ويمكننا أن نبدأ بتصحيح إغفال المنظور الجنساني في الصكوك الدولية في مجال السلام والأمن وضمان أن تكون لدينا بيانات دقيقة وتمثيلية وشاملة ومصنفة وزيادة عدد رئيسات الوفود في المفاوضات وإشراك خبراء في الشأن الجنساني عن قصد في تلك الوفود. ويجب أن نعترف بأن المرأة لا تستحق مقعدا إلى طاولة المفاوضات فحسب، بل تستحق أيضا دورا مؤثرا في منع نشوب النزاعات والوساطة وجميع الأدوار القيادية.

السيد كريدلكا (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أهنئ الرئيس على توليه قيادة اللجنة الأولى لهذه الدورة، وأود أن أؤكد له دعم بلجيكا الكامل.

ونؤيد تأييدا تاما البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.2).

تدين بلجيكا أشد الإدانة الهجمات الإرهابية التي ترتكبها حماس ضد المدنيين الإسرائيليين منذ صباح يوم السبت واختطاف الرهائن الأبرياء. فهذه الممارسات لا تفيد أحدا. إنها تؤثر على الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء لأنها تعرضهم للعنف وتزيد من تقويض إمكانية التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض. وتدعو بلجيكا إلى احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف وفي كل مكان.

إن العالم يواجه خيارات قاسية. فأساس النظام الدولي القائم على القواعد، ميثاق الأمم المتحدة، قد انقلب رأسا على عقب على يد أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن: روسيا. وجرى الوطء بالأقدام على معاهدات واتفاقات أخرى وإنهائها. والعمليات الديمقراطية في حالة اضطراب. وهناك تحديات أمام مبادئ النظام العالمي الحالي. بيد أن تجربة القرن العشرين القاسية علمتنا قيمة المبادئ التي تقوم عليها تعددية الأطراف. فالمعايير والاتفاقات والرقابة تخلق حاجزا يقي من اضطراب عالمي تصبح فيه القوة مرادفة للحق وتسود فيه المصلحة الذاتية للبعض على المصلحة المشتركة للبشرية. وسيكون للخيار الذي تتخذه كل دولة اليوم تأثير على كيف سيكون عالمنا غدا.

وفي هذا السياق، فإن الحياد فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا ليس خيارا. ولا يمكن للمرء أن يتشدق بمبادئ السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، وفي الوقت نفسه يغض الطرف عن عدوان روسيا وحربها غير المشروعة وتجاهلها الصارخ للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وفي سعيها لتحقيق مصالحها الذاتية، تهز روسيا أيضا أسس نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. فهي تنتهك المعاهدات وتتعدى على مصداقية المنظمات الدولية دون مبرر. وفي هذا المقام أيضا، لا يمكن للمرء أن يظل غير مبال عندما يتم التشكيك ظلما في نزاهة المنظمات وحيادها. وتشعر بلجيكا بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن دولة طرفا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تنظر في إلغاء تصديقها على المعاهدة. ومن شأن قرار كهذا أن يوجه ضربة شاملة للنظام الدولي لعدم الانتشار. وتشكل القاعدة الدولية المناهضة للتجارب النووية صكا أساسيا في مكافحة انتشار الأسلحة النووية واستحداث أنواع جديدة منها. وتدعو بلجيكا روسيا إلى عدم السير في هذا الطريق.

إن أزمات الانتشار لا تتوقف. وتوسيع كوريا الشمالية المتسارع لبرامجها للقذائف التسيارية والنووية يستدعي استجابة دولية موحدة. والاحترام الصارم لجزاءات الأمم المتحدة أمر حاسم في هذا الصدد، ولا سيما من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين فرضوا تلك التدابير. وندعو كوريا الشمالية إلى تغيير مسارها في نهاية

المطاف للامتثال لقرارات مجلس الأمن واتخاذ الخطوات اللازمة نحو نزع السلاح النووي. وللأسف، لا تستجيب إيران لنداء المجتمع الدولي بإبداء المزيد من الشفافية والتحلي بمزيد من ضبط النفس في برنامجها النووي. وعلاوة على ذلك، فإنها تقوض بنشاط قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الرصد الفعال لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة واحترامها لاتفاق الضمانات الشاملة الخاص بها. وفي هذا المقام أيضا، تشكل الجزاءات المستمرة أداة هامة لإحداث تغييرات في السلوك. ويمكن للمرء كذلك أن يستخلص درسا حول أهمية البروتوكول الإضافي، الذي سيكون، في حالة إيران، ضمانا للسيطرة الفعالة على البرنامج النووي بعد أي موعد لانقضاء خطة العمل الشاملة المشتركة.

إن الأسلحة الكيميائية هي أسلحة الدمار الشامل الوحيدة المستخدمة في النزاع خلال هذا القرن الحادي والعشرين. وكانت عودتها إلى الظهور في ساحة المعركة قبل 10 سنوات انتكاسة غير محتملة للقانون الدولي الإنساني. وبعد مرور عشر سنوات، لا يزال ضحايا هذه الهجمات المروعة ينتظرون عقاب المسؤولين عنها، ولا تزال سورية في حالة عدم امتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتدعو بلجيكا سورية إلى التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإلقاء الضوء بشكل كامل على برنامجها للأسلحة الكيميائية. ونؤكد من جديد ثقتنا في حياد الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وخبرتها.

ونعرب أيضا عن تأييدنا لمشروع القرار المتعلق بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل الذي عرضته النمسا، وبلجيكا من المشاركين الأصليين في تقديمه. وفي الوقت نفسه، سنواصل بذل الجهود في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لتعزيز توافق الآراء بشأن إطار معياري يتعلق بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

(تكلم بالفرنسية)

على مدى العقد الماضي، أشار المجتمع الدولي بوضوح إلى أن النظام الدولي القائم على القواعد ينبغي أن يوجه سلوك الدول في الفضاء السيبراني. وإن التأييد الواسع النطاق الذي حظي به قرار العام الماضي بشأن وضع برنامج عمل للارتقاء بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي (القرار 37/77) يجسد الرغبة الواضحة للأغلبية العظمى من الدول في تعزيز السلام والأمن في الفضاء السيبراني من خلال آلية دائمة وشاملة. وبرنامج العمل هو أنسب أداة لتفعيل المعايير المتفق عليها ودعم تنفيذها والنهوض بالقدرات الوطنية وتعزيز التعاون مع دوائر أصحاب المصلحة.

ونؤيد مشروع قرار المتابعة بشأن برنامج عمل الفضاء السيبراني الذي قدمته فرنسا هذا العام، وندعو جميع الدول إلى دعم تنفيذ برنامج العمل بحلول عام 2026. ونود كذلك أن نشكر الأمين العام على تقريره عن برنامج العمل (A/78/76)، ونؤيد توصياته.

وتتطلع بلجيكا بشدة إلى الاجتماعات المكرسة لبرنامج العمل في سياق الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025.

السيد محمدو (موريتانيا): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة لجنتنا في دورتها الثامنة والسبعين. كما أهنئ أعضاء المكتب، وأؤكد لكم دعم موريتانيا المطلق وتطلعها لدورة ناجحة وناجعة في معالجة المسائل المرتبطة بنزع السلاح والأمن الدولي.

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2)، ونيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.3)، والأردن بالنيابة عن مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/78/PV.2)، وأود بصفتي الوطنية أن أدلي بالملاحظات التالية.

يؤمن بلدي بالإمكانيات اللامحدودة التي يمنحها العمل المتعدد الأطراف من أجل ضمان السلام في العالم وتحقيق التنمية والرفاه للبشرية. ولا شك أن جميع الوفود تعي حجم التحديات التي يواجهها عالمنا اليوم، بدءا بالآثار الكارثية للتغيرات المناخية والجوائح والأمراض الفتاكة، وهو ما يقتضي في نظرنا تركيز الجهود على محاربة هذه الأخطار بدل محاربة بعضنا البعض.

ومع ذلك، فإن سباق التسلح لا يتوقف، وهو ما يؤكده التصاعد الجنوني في أرقام الإنفاق العسكري، حتى في ظل جائحة كوفيد-19، وهو ما ازداد على ضوء الاستقطاب المثير للقلق الذي يعرفه عالمنا اليوم. ومع ذلك، فإننا سنظل نؤمن بأولوية الإنفاق على التنمية ومحاربة الفقر والتغيرات المناخية، بدل ما يبدو سباقا محموما نحو فناء النوع البشري.

إن موريتانيا، وهي تعبر عن خيبة أملها إزاء الإخفاق المتواصل في تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي وتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تدعو لضرورة إطلاق حوار صريح وشامل تحضيرا وضمانا لنجاح المؤتمر الاستعراضي الحادي عشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وذلك من أجل ضمان التوافق حول وثيقة ختامية شاملة تعكس الالتزام المتجدد للدول بأهداف المعاهدة وتفادي إخفاق المؤتمر الاستعراضي العاشر في التوصل إلى التوافق حول وثيقة مرجعية وجوهرية لعقيدة عدم الانتشار النووي.

يعتز بلدي بمصادقته على معاهدة بليندابا، المنشئة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، والتزامه المتواصل بالمساعي الرامية إلى التوصل إلى إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ويثمن في هذا الإطار التقدم المحرز في الدورات الثلاث السابقة لمؤتمر إنشاء المنطقة المذكورة ويهنئ بالمناسبة المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الكويت والجمهورية اللبنانية على ترؤسها الناجح والمثمر لأشغال الدورات الثلاث. كما يرحب برئاسة دولة ليبيا الشقيقة لأشغال المؤتمر الرابع المزمع عقده هذا العام، ويلتزم بالعمل مع الدول الأطراف ومع الأمم المتحدة من أجل مؤتمر ناجح في إطار جهود التوصل إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، تمشيا مع قرارات مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام 1995. وندعو جميع الدول إلى المشاركة الفعالة في أشغال المؤتمر، كما ندعو الدول الشرق أوسطية المتأخرة عن ركب الالتزام النووي إلى الانضمام إلى المؤتمر، وكذا الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي والالتزام بنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن موريتانيا، وفي إطار جهودها لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة ومكافحة بؤر التوتر على المستوى الإقليمي والعالمي، تنظر بكثير من الاهتمام إلى الملفات المواضيعية التي تناقشها اللجنة الأولى.

ففيما يتعلق بالفضاء الخارجي، يؤمن بلدي بأهمية وحساسية المجال، وبالتالي بضرورة تحيين الاتفاقيات الدولية الناظمة للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وحماية حق جميع الدول غير القابل للتصرف في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ويرحب في هذا الإطار بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي للنظر في توصيات للعناصر الموضوعية لاتفاقية ملزمة وطرحها، وفقا للقرار 77/250، ويتطلع للمشاركة بفعالية في أشغال الفريق المنتظرة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

أما فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، وبالنظر للعلاقة الوطيدة بين ازدهار الجماعات الإرهابية وجماعات التهريب والجريمة المنظمة وسهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن بلدي يعول كثيرا على عمل منظومة الأمم المتحدة وخصوصا برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وذلك في جهوده الوطنية الرامية إلى محاربة هذه الظواهر ومكافحة بؤر التوتر الناجمة عنها في منطقة الساحل الأفريقي والقارة الأفريقية عموما. ويؤكد أنه، ورغم الأهمية القصوى أمنيا وإنسانيا لمحاربة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة لدورها في إطلاق شرارة النزاعات وتوطينها، فإنه لا ينبغي تحت أي ظرف التقييد على حق الدول الأصيل في الاتجار المشروع في الأسلحة التقليدية بوصفه قرارا سياديا يعززه حق الدفاع المشروع عن النفس، كما هو مقرر في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

إن موريتانيا، وإذ تعبر عن رضاها عن اعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع

بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، تعول كثيرا على التوصيات الصادرة عن الاجتماع، وتتطلع لمشاركة فاعلة من جميع الدول الأعضاء والأطراف ذات الصلة في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه الذي سيعقد في العام المقبل. كما تدعو لتطوير مقترح برنامج زمالات للأمم المتحدة في سبيل بناء قدرات الدول النامية في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عملا بتوصيات الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين.

كما ترحب باختتام أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بتطوير إطار عمل عالمي لإدارة الذخائر التقليدية بصورة طوعية ومستقلة وشاملة. كما تدعو إلى ضرورة التفعيل العاجل لبرنامج الزمالات الهادف إلى بناء قدرات الدولة النامية في المسائل المتعلقة بالذخائر التقليدية.

فيما يتعلق بالأمن السيبراني، وفي الوقت الذي يرحب فيه بلدي باعتماد التقرير المرحلي السنوي الثاني للفريق العامل مفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها (انظر A/78/265)، يتطلع لمواصلة المشاورات مع جميع الأطراف من أجل دعم الدول النامية في مواجهة التحديات المتصاعدة والمتعددة التي يفرضها الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويؤكد على أهمية انخراط الجميع في الفريق العامل واستمرار التعاون الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة من أجل تعزيز قدرات الدول أمام المخاطر التخريبية اللامحدودة التي يمكن أن تنتج عن الاستخدام الإجرامي لهذه الوسائل.

إن بلدي موريتانيا، بوصفه طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، إضافة إلى بروتوكول جنيف لعام 1925، يؤكد مجددا تعهده أمام المجتمع الدولي بتقيده والتزامه بكل الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح الشامل والكامل، ومن أجل التوصل على الخصوص إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

في الختام، تود موريتانيا أن تؤكد على دعمها التام لأعمال اللجنة الأولى وعزمها على العمل سوية مع جميع الدول الأعضاء.

السيدة بيتي (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في اللجنة، أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه.

وأود أن أكرر تأكيد إدانة فرنسا بأشد العبارات للهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس وأن أعرب عن قلقنا البالغ إزاء حالة الرهائن والجرحى. وأود أيضا أن أتقدم بالتعازي إلى جميع الضحايا.

وتؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.2) وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

في هذا العام، مرة أخرى، لا يزال عملنا يتسم بالعدوان المسلح الذي تشنه روسيا على أوكرانيا دون مبرر أو سابق استفزاز. إن انتهاك روسيا لميثاق الأمم المتحدة ولالتزاماتها الدولية، بما في ذلك الضمانات الأمنية المنصوص عليها في مذكرة بودابست، يقوض السلام والأمن الدوليين. كما نشجب تعليق روسيا مشاركتها في معاهدة ستارت الجديدة واستخدامها لخطاب نووي يفتقر إلى المسؤولية وهجماتها على البنية التحتية للطاقة، بما في ذلك المنشآت النووية. وتقوض تلك الأعمال هيكل الأمن الدولي وتؤثر تأثيرا مباشرا على عمل محفلنا.

وفي ذلك السياق، فإن العمل من أجل السلام وكفالة الاستقرار الدولي يتطلب، من ناحية، الحفاظ على الصكوك المتعددة الأطراف القائمة، ومن ناحية أخرى، تعزيز تنظيم السلوكيات في المجالات الجديدة للتنافس والنزاع.

أولا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن ذلك الصك يظل حجر الزاوية في نظامنا لنزع السلاح وعدم

الانتشار النووين. ونرحب بعمق المناقشات خلال اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 2026، التي عُقدت في آب/أغسطس، وكذلك خلال الفريق العامل الذي سبقها، بشأن زيادة تعزيز عملية الاستعراض. غير أننا نأسف لأن استراتيجيات التعطيل التي اتبعتها بعض الدول الأطراف حالت دون الإشارة إلى موجز مناقشاتنا التجميعي. ونشكر الرئيس فينانين على التزامه بكفالة استمرارية العمل بين الرئاستين ونقدم دعمنا الكامل لكازاخستان، التي ستترأس اللجنة الثانية.

كما تظل فرنسا ملتزمة التزاما كاملا بإيجاد حل دبلوماسي لأزمات الانتشار النووي. وندعو إيران إلى التراجع عن تصعيد برنامجها النووي، المستمر منذ أكثر من أربع سنوات. ويجب على إيران أيضا أن تتعاون تعاونا كاملا وفوريا وبحسن نية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقا لالتزاماتها الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تنفذ تفكيكا كاملا وقابلا للتحقق ولا رجعة فيه لجميع برامجها الخاصة بالانتشار، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن والتزاماتها الدولية.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، فإننا نظل ملتزمين التزاما كاملا بتأييد حظر تطويرها وتخزينها واستخدامها، خاصة وأن بعض الدول، مثل سورية، قد ساهمت في تطويرها أو استخدمتها أو عرقلت عمل فرق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بإفلات من العقاب. وسيكون استخدام روسيا للأسلحة الكيميائية في أوكرانيا، إما في هجوم مباشر أو تحت ذرائع كاذبة، عملا غير مسؤول وله عواقب إنسانية وبيئية كارثية. وسنواصل اتخاذ إجراءات حازمة دعما لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وآليات التحقيق التابعة لها. وستواصل فرنسا مكافحة الإفلات من العقاب، ولا سيما في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

وفي ذلك السياق، تلتزم فرنسا بتعزيز المناقشة بشأن وضع الضوابط في مناطق النزاع الناشئة. ونحن منخرطون بشكل كامل في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025. وقد أدت المناقشات الشاملة في تلك الصيغة إلى إحراز تقدم كبير ويجب أن تستمر. ولكن يجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة أيضا على مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها الوطنية على منع الهجمات الحاسوبية والتصدي لها. ولا يمكننا أن نظل سلبيين في مواجهة الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع بين الدول.

ولذلك، فإننا نقترح مرة أخرى هذا العام قرارا يدعم إنشاء آلية دائمة للأمن السيبراني بعد اختتام الفريق العامل المفتوح العضوية الحالي في عام 2025، وفي موعد لا يتجاوز عام 2026. ويجب أن يستند ذلك القرار إلى المناقشات الجارية داخل الفريق العامل المفتوح العضوية لتحديد معالم ذلك المحفل في المستقبل. وبالتالي، سنواصل العملية التدريجية التي بدأت في عام 2020، بدعم من مجموعة أقاليمية واسعة من الدول، يليها القرار 16/78، الذي اتخذ العام الماضي، بشأن برنامج عمل، بمشاركة 74 دولة في تقديمه و 161 صوتا مؤيدا. ونشكر جميع الدول التي أيدت تلك المبادرة بالفعل.

وتلتزم فرنسا أيضًا بتنظيم منظومة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بشكل أفضل. وتوفر الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة إطارا مناسبا لإحراز تقدم ملموس في ذلك الصدد. وتدعو فرنسا، إلى جانب دول أخرى، إلى اتباع نهج مزدوج في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، نهج تعرفه اللجنة الأولى جيدا. وينبغي لاجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر، أن يزود فريق الخبراء الحكوميين بولاية تفاوضية معززة.

وفي ميدان الفضاء، نشيد بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. فهذا الفريق، الذي بث حياة جديدة في المناقشات المتعددة الأطراف بشأن السلامة الفضائية، حظي باهتمام عدد متزايد من الوفود ويستحق أن يستمر، كما دعت دول عديدة في اختتام أعمال الفريق.

وسنواصل المشاركة الكاملة في الأشهر المقبلة للنهوض بعمل محافلنا المتعلقة بنزع السلاح. ويشرف فرنسا أن تكون قد عملت كأحد الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح هذا العام. وبهذه الصفة، عملت فرنسا على تنشيط أعماله. ومع ذلك، أعيقت بعض الجهود، مما أدى إلى منع الأعضاء المراقبين من المشاركة في المؤتمر.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فإننا نواصل اتباع جدول أعمال إيجابي لنزع السلاح، وهو السبيل الوحيد لتحقيق نتائج ملموسة: بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والعمل الجاري بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، وتعميق الأفكار الجماعية بشأن الحد من المخاطر الاستراتيجية. وفي الأشهر المقبلة، ستواصل فرنسا مشاركتها الكاملة في متابعة اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، ستواصل فرنسا أيضا جهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن عملها المتعلق باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية.

وقد انضمت فرنسا إلى الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من الآثار الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وندعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

ويمكن للجنة الأولى أن تعول على فرنسا في مواصلة الدعوة إلى تعددية الأطراف الفعالة القائمة على الحوار المفتوح ومنع التسييس أو الاستغلال، لصالح نزع السلاح والأمن الدولي.

السيدة بوما (زامبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين الذين سبقوني في تهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم لرئاسة مداولات اللجنة الأولى. وأود أن أعرب عن دعمنا المطلق خلال رئاستهم. وأود أيضا أن أشيد بالأمانة العامة على العمل الممتاز في تنظيم الدورة.

وتؤيد زامبيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.3) وإندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2).

في عالمنا الذي تسوده العولمة في القرن الحادي والعشرين، يشكل الأمن شاغلا جماعيا يتجاوز الدول والحدود الإقليمية ويؤثر على العالم بأسره. ومن حيث السياق، يشمل الأمن الدولي أو الأمن العالمي التدابير العسكرية والدبلوماسية التي تتخذها الدول والمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، لكفالة السلامة والأمن المتبادلين. وتشمل تلك التدابير إزالة الأسلحة النووية وحماية الفضاء الخارجي وتعزيز الأمن السيبراني وإضفاء الطابع المحلي على معاهدة تجارة الأسلحة لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها.

إن الأسلحة النووية هي أكثر الأسلحة رعبا التي تم اختراعها على الإطلاق. ولذلك، لا يمكننا، كدول، أن ندفن رؤوسنا في الرمال ونشهد تحديث الأسلحة النووية بينما لا يزال الجمود قائما في المفاوضات بشأن الإزالة التامة للأسلحة النووية. والمناقشات من هذا النوع هامة، وهناك حاجة إلى أفكار ملموسة لاتخاذ تدابير فعالة لوقف ما يمكن أن يكون عواقب كارثية لأي استخدام محتمل للأسلحة النووية. ولا يقتصر التهديد على الدول، حيث أن هناك دائما إمكانية وقوع مواد نووية صالحة لصنع الأسلحة في أيدي إرهابيين أو جهات غير تابعة للدول.

ومع التقدم السريع للتكنولوجيا، ظهرت الهجمات السيبرانية كتهديد كبير للأمن العالمي. وجعل التطور المتزايد لمجرمي الإنترنت ومجموعات القرصنة التي ترعاها الدول من الضروري تعزيز تدابير الأمن السيبراني على مستوى العالم..

وأسارع إلى الاعتراف بأن الفضاء الخارجي هو أحد المشاعات العالمية التي ينبغي الحفاظ عليها لصالح البشرية جمعاء. وقد ازدادت، في السنوات الأخيرة، التحديات الأمنية باطراد في الفضاء الخارجي وما زالت تتصاعد بمعدل ينذر بالخطر. ولا يؤثر ذلك الخطر الأمني على استدامة البيئة الفضائية فحسب، بل يؤثر أيضا على العمليات الآمنة والمأمونة للأنشطة الفضائية والوصول إلى الخدمات. وقد يؤدي

هذا الخطر إلى تسليح الفضاء الخارجي أو إدخال أسلحة إلى بيئة الفضاء الخارجي، حيث يصبح الفضاء الخارجي نفسه ساحة المعركة أو الجبهة الرابعة للحرب.

وأحد الأسباب المقنعة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هو الحفاظ على الأمن العالمي. إن تسليح الفضاء الخارجي يشكل تهديدا كبيرا للسلام والاستقرار الدوليين. فالأسلحة الفضائية التي يمكن أن تستهدف السواتل وأنظمة الاتصالات أو حتى اعتراض القذائف التسيارية يمكن أن تزعزع التوازن الاستراتيجي بين الدول. ولا غنى عن الجهود التعاونية لوضع معايير واتفاقات دولية تحظر صراحة وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي.

لقد أصبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستمرار انتشارها عقبة أساسية أمام السلام والأمن العالميين. ولا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة مصدرا رئيسيا لتدمير الأرواح والممتلكات، مما يفاقم من التوترات الطائفية، ويؤدي إلى نزاعات شاملة ويؤجج العنف والجريمة والإرهاب. كما إنه يمثل تحديات خطيرة للسلام والأمن العالميين. وتسهم تلك الأسلحة الواقعة في الأيدي الخطأ في النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان وزيادة الجريمة المنظمة والإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة له آثار على تحقيق عدة أهداف في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

لقد كانت جمهورية زامبيا دائما مناصرا قويا وملتزما للنزع الكامل للأسلحة النووية. ونؤكد من جديد التزامنا بهدف الإزالة التامة للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وحظر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إننا ندرك أن هذه الجلسة تنعقد في وقت يواجه فيه الأمن العالمي تحديات مختلفة. ولذلك، فإن هناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة لتحقيق الأمن العالمي من خلال التعددية والتعاون الأمني الدولي.

وتواصل زامبيا دعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعترف بها بوصفها السلطة المختصة الوحيدة للتحقق من الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالضمانات التي تعهدت بها الدول الأطراف بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، تواصل زامبيا التشديد على أهمية التقيد الصارم بالنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية واتفاقات الضمانات الشاملة ذات الصلة في إجراء أنشطة التحقق.

وتعي زامبيا الحالة الأمنية العالمية الراهنة، التي تطرح تحديات معقدة. ويتطلب التصدي لتلك التحديات بذل جهود عالمية جماعية، بما في ذلك تعزيز التعاون الدولي، وزيادة الاستثمار في الأمن السيبراني، وأنظمة أكثر صرامة بشأن الأسلحة النووية. ومن شأن الفشل في التصدي لتلك التهديدات أن تترتب عليه عواقب وخيمة، في حين أن التصدي لها بفعالية سيسهم في كفالة مستقبل مستقر ومزدهر للبشرية جمعاء.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أهمية قيام أعضاء المجتمع الدولي الذين لم يصدقوا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو لم يوقعوا عليها بعد، بفعل ذلك من أجل تعزيز وتقوية الأمن العالمي.

السيد ويليام (فانواتو) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في اللجنة الأولى لهذه الدورة، أود أن أبدأ بتهنئة رئيس اللجنة، وأهنئكم، السيدة نائبة الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم لتوجيه أعمال اللجنة. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لعملكم.

إننا نجتمع اليوم في وقت تغير فيه المشهد الأمني الدولي تغيرا جذريا، وشكل ذلك تهديدا للنظام الدولي الحالي. ونشعر بقلق عميق إزاء النزاع الذي يتكشف حاليا في الشرق الأوسط ونأمل في أن يتم التوصل إلى حل سلمي قريبا. ونعرب عن تضامننا مع ضحايا ذلك النزاع وأسرهم.

إن النزاع الأوكراني الروسي مستمر، في عامه الثاني، ولم تلق الدعوة إلى حل دائم وسلمي آذانا صاغية. وقد أدى النزاع إلى معاناة إنسانية في أوكرانيا، بالإضافة إلى التسبب في التضخم العالمي وانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة. ويعكس النزاع نقاط ضعف في النظام الدولي، حيث لا يزال مجلس الأمن عاجزا عن إيجاد حل دائم. ونظرا

لتعقد النزاع في أوكرانيا، تدعو فانواتو إلى حل سلمي دائم يتماشى مع المعايير والقوانين الدولية الحالية.

ومع تدهور الحالة الأمنية الدولية، من غير المستغرب أن يزداد الإنفاق العسكري على مدى السنوات الماضية. ففي عام 2022، ارتفعت النفقات العسكرية إلى تريليوني دولار. وفي الفترة من 2013 إلى 2022، إزداد الإنفاق العسكري العالمي بنسبة 19 في المائة. وسيستمر ذلك الاتجاه في الازدياد، بالنظر إلى النزاع الأوكراني – الروسي، والنزاعات في بعض مناطق العالم، والمنافسة الجيوسياسية الشديدة التي نشهدها اليوم.

لقد أحدث هذا السياق من المنافسة الجيوسياسية والنزاع الأوكراني فراغا يصعب فيه على الدول العظمى الدخول في أي اتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف للحد من التسلح. ومن الأمثلة التقليدية على ذلك إنهاء معاهدة ستارت الجديدة والإخفاق في إنشاء معاهدة جديدة. وهذا الاتجاه يبعث على القلق، نظرا لعدم وجود معاهدة ملزمة قانونا بين أكبر قوتين نوويتين في العالم. ويشكل ذلك حالة من عدم اليقين بالنسبة لمناخنا الأمني الدولي.

ونظرا للمناخ الأمني التصعيدي، تؤيد فانواتو خطة الأمين العام الجديدة للسلام. ففي هذه الخطة، يسلط الأمين العام الضوء على المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى عكس اتجاه التزايد الحالي في الإنفاق العسكري. ويدعو جميع الدول إلى الامتناع عن إضفاء الطابع الأمني على السلام واعتماد نزع سلاح يركز بشكل أكبر على الإنسان.

وإذ لا نزال نشهد زيادة في النزاعات تؤدي إلى معاناة إنسانية كبيرة، من المهم السيطرة على الأسلحة. وتكتسي معاهدة تجارة الأسلحة أهمية حاسمة، ومن المهم أن تلقى قبولا عالميا وتُنفذ.

وفانواتو طرف في معاهدة راروتونغا، بما يتماشى مع رغبتها في رؤية جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، تلتزم فانواتو برؤية عالم خال من الأسلحة النووية. ولهذا السبب، انضمت فانواتو إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونحث جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى المعاهدة. فالانضمام إلى المعاهدة سيبعث بإشارة واضحة إلى العالم بأننا نريد أن نعيش في عالم خال من الأسلحة النووية.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في هيكلنا لنزع السلاح. ومن الأهمية بمكان أن تفي الدول النووية بالتزاماتها بموجب المعاهدة لكفالة الثقة داخل المجتمع الدولي.

وتظل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ركيزة أساسية لمستقبل خال من الأسلحة النووية. فقد أوجدت معيارا عالميا عارضنا بموجبه بشكل جماعي التجارب النووية في المستقبل. ولكننا رأينا أن التجارب النووية مستمرة في شبه الجزيرة الكورية، وندعو إلى إقامة شبه جزيرة سلمية. والمعاهدة، بصيغتها الحالية، لم تدخل حيز النفاذ، لأن بعض الدول لم تصدق عليها. ومن الأهمية بمكان أن يتم التصديق على المعاهدة.

وقد اتفق المجتمع الدولي بالإجماع على أن القانون الدولي ينطبق على جميع الدول العاملة في الفضاء السيبراني. ومع ذلك، تستغل بعض الجهات الفاعلة هذا الفضاء لإساءة استخدام البيانات وتقويض السلام والاستقرار العالميين. وفي هذا العام، تعرضت فانواتو لهجوم سيبراني أدى إلى إغلاق جميع نظم الدولة فيها، وبدون دعم دولي، سيكون من الصعب استعادة نظمها. وندعو إلى فضاء سيبراني آمن ونتطلع إلى عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021–2025 لتوفير المعايير الدولية اللازمة ذات الأهمية الحاسمة لبيئة فضاء سيبراني آمنة.

مع الثورة التكنولوجية السريعة، شهدنا تطوير أسلحة ذاتية التشغيل تعمل بالذكاء الاصطناعي، فرضت تحديات على المعايير الحالية المتعلقة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية. ويمكن أن يؤدي استخدام تلك الأسلحة إلى طمس أدوار الاختيار البشري والمساءلة. وتدعو فانواتو إلى إنشاء إطار دولي لكفالة احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وفي ذلك الصدد، نرحب بمشروع القرار بشأن الأسلحة الذاتية التشغيل الذي سيقدم إلى اللجنة.

ومع التجزؤ الحالي للعالم، لا تزال القواعد العالمية الحالية تواجه تحديات، الأمر الذي لا يزال يشكل حالة من عدم اليقين في المناخ الأمني الدولي. ومن دون السلام والأمن الدوليين، سيكون النظام الدولي الحالي مهددا، وبالتالي سيكون من الصعب تحقيق التنمية المستدامة. لقد كان النظام الدولي الحالي مصدرنا الرئيسي للاستقرار والازدهار على مدى العقود الماضية. ونحن بحاجة إلى الحفاظ عليه بشكل جماعي.

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، أود أن أهنئ رئيس اللجنة الأولى وأعضاء المكتب على توليهم مهامهم وأن أؤكد لهم تعاون وفد بلدي الكامل.

وأود أن أبدأ بياني بإعلان إدانة إسبانيا القوية للهجمات الإرهابية التي شنتها حماس على إسرائيل وتضامننا مع الضحايا. وتتمثل الأولويات في وقف تصعيد العنف وإطلاق سراح المختطفين والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. وتؤكد إسبانيا من جديد التزامها الثابت بالسلام والاستقرار في المنطقة.

تؤيد إسبانيا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.2). وسأدلي بمجموعة من الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

في سياق مثل السياق الذي نجد أنفسنا فيه حاليا، حيث لا تنحسر الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين فحسب، ولكنها تزداد حدة أيضا، يصبح عمل اللجنة الأولى أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولذلك، نكرر إدانتنا القوية للعدوان الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا والذي كلف بالفعل أرواحا كثيرة جدا ويجب أن يتوقف. ونصر على أن تمتثل روسيا للقانون الدولي وأن تسحب جميع قواتها من أوكرانيا.

وبشأن مسألة الأسلحة النووية، يشكل الخطاب النووي غير المسؤول للسلطات الروسية، فضلا عن تدابير من قبيل وضع أسلحة نووية في بيلاروس وتعليق تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، تحديا غير مسبوق للهيكل الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، مما يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. ويجب على روسيا أن تعود دون تأخير إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة ستارت الجديدة.

وفي سياق الأزمة هذا، تود إسبانيا أن تعرب عن قلقها إزاء عدم مرونة بعض الوفود وعدم مسؤوليتها في بداية دورة الاستعراض الجديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى النقيض من ذلك، فإن التزام جميع الوفود تقريبا بالمعاهدة، إلى جانب التأكيد على أنه، على الرغم من خلافاتنا، هناك درجة عالية من التقارب بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها لتحسين دورة الاستعراض، يعني أننا قد نحافظ على قدر من التفاؤل والثقة في نجاح المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. واستنادا إلى ذلك التوقع، تلتزم إسبانيا بمواصلة بناء الجسور بين مجموعات الدول ذات الشواغل المختلفة، مثل تلك التي تتألف منها مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي.

وتؤكد إسبانيا من جديد التزامها الراسخ بالوقف الاختياري للتجارب النووية ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة، وتود أن تشكر الأمين التنفيذي على جهوده الرامية إلى تحقيق عالمية المعاهدة بشكل كامل. ونرحب بالتصديقات الأخيرة على المعاهدة ونكرر دعوتنا إلى الدول المدرجة في المرفق 2 للتوقيع والتصديق عليها. وتناشد إسبانيا جميع الدول التي صدقت على المعاهدة أن تفي بالتزاماتها وأن تمتنع عن القيام بأي عمل يتعارض مع أهداف المعاهدة ومقاصدها.

ندعو إلى استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن لاعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والالتزام بوقف اختياري لإنتاج هذه المواد إلى أن تدخل هذه المعاهدة حيز النفاذ.

وبالمثل، تؤيد إسبانيا عقد دورة جديدة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وتهدف إلى إشراك جميع الأطراف في التحضير لعقدها.

لقد أسهمت خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أيدها قرار مجلس الأمن (2015) 2231، إسهاما أساسيا في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وفي الاستقرار الإقليمي. وعلى الرغم من الصعوبات، تواصل إسبانيا الدفاع بقوة عن ضرورة إيجاد حل دبلوماسي للملف النووي الإيراني، ولهذا السبب، نؤيد تأييدا تاما الجهود الحثيثة التي يبذلها الممثل السامي للاتحاد الأوروبي والعمل الأساسي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك الصدد.

إننا نتابع بقلق بالغ الأحداث في كوريا الشمالية، ونحث سلطاتها على احترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والامتناع عن إجراء المزيد من التجارب النووية وتجارب القذائف والالتزام بحوار يفضي إلى نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

على الرغم من أننا كنا نود أن يحقق مؤتمر الاستعراض التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية نتائج أكثر طموحا، فإننا نرحب بإنشاء فريق عامل يوجه العمل خلال فترة ما بين الدورات. ونعتبر العمل بشأن تدابير التحقق أولوية لأنه من شأنه أن يسمح لنا بالتحرك نحو الموافقة على بروتوكول للتحقق.

على الرغم من عدم التوصل إلى توافق في الآراء، نجد أنفسنا أمام منعطف رئيسي. فبعد انتهاء الولايات المتحدة من عملية نزع السلاح الكيميائي في تموز/يوليه بتدمير ترساناتها الأخيرة – وهو ما نشيد به – من الضروري مضاعفة الجهود لضمان عدم استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف. ونشيد بالعمل الموضوعي والمهني الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ردها على استخدام هذا النوع من الأسلحة في النزاع السوري ونحث السلطات السورية على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبالمثل، نطالب بالحصول على إيضاحات فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في حالات أخرى من خلال تحقيقات وافية وشفافة.

إن نظم مراقبة الصادرات أداة فعالة لتعزيز النقل المسؤول للمعدات والتكنولوجيات العسكرية أو ذات الاستخدام المزدوج، وهي تشكل عنصرا أساسيا في هيكل عدم الانتشار. كما أنها تيسر التجارة المشروعة والتعاون الدولي من أجل الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية والكيميائية الحيوية، في جملة أمور.

لا تزال إسبانيا ملتزمة بمعاهدة تجارة الأسلحة، كما أظهرنا خلال رئاستنا للفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة. وعلى الرغم من التقدم المحرز الذي لا شك فيه، لا يزال التحدي الكبير هو تحقيق عالمية المعاهدة.

وفيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، تظل إسبانيا ملتزمة بدعم جهود إزالة الألغام والمشاركة بنشاط في الهيئات المنشأة بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية ووضع قدرات مؤسساتنا تحت تصرف المجتمع الدولي. وقد عملنا بنشاط على مدار العام الماضي لتعزيز عالمية الاتفاقية.

إن التكنولوجيات الجديدة تتيح إمكانات ولكنها تؤدي أيضا إلى تحديات جديدة لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح. والتطور السريع للذكاء الاصطناعي يجلب فوائد ولكنه ينطوي أيضا على مخاطر محتملة على سلامة وصحة الأفراد. وريثما تتطور منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، تنضم إسبانيا إلى تأييد المقترحات الرامية إلى حظر المنظومات التي تعمل دون تحكم بشري وإلى تنظيم ما تبقى منها.

على الرغم من إنجاز عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية، هناك حاجة إلى التحرك نحو وضع إطار لضمان الحفاظ على الفضاء الخارجي كبيئة سلمية وآمنة ومستقرة ومستدامة للجميع.

أخيرا، سأذكر عدة مسائل شاملة تمثل أولوية لوفد بلدي.

أولا، أدمجت إسبانيا، بوصفها أحد البلدان القليلة التي لديها سياسة خارجية مناصرة لقضايا المرأة، المساواة بين الجنسين كعنصر مميز في سياستها الخارجية، وكذلك في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، مما مكننا من تحقيق المساواة بين الجنسين. وسيكون ذلك هدفا رئيسيا لوفد بلدي .

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعتذر، ولكنك تجاوزت الوقت المخصص لبيانك.

السيد تيتو (كيريباس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي ببعض الملاحظات بالنيابة عن وفد بلدي.

على مدى السنوات الـ 78 الماضية، عملت اللجنة الأولى على تحقيق الحلم الطموح للآباء المؤسسين للأمم المتحدة – الحلم بعالم جديد خال من الحروب والفظائع وما يرتبط بها من آلام ومعاناة إنسانية.

لقد تحملنا نصيبنا العادل من الفظائع والألم، عندما حُولت جزرنا ومحيطاتنا وبحارنا المسالمة إلى مسرح لقتال عنيف بين القوات اليابانية والأمريكية. وأُزهقت أرواح ما يقرب من 000 1 شخص بريء من كيريباس وجُرد كثيرون آخرون من إنسانيتهم بسبب العمل القسري. وأصبحت عاصمتنا تاراوا ركاماً من الرمال، ملطخاً بدماء وعرق آلاف الجنود. وبعد ذلك، أصبح شعب كيريباس مصمماً على عدم السماح لبلده مرة أخرى بإيواء أو دعم تطوير القوات العسكرية، أو باستخدام القوة. وباعتبارها واحدة من الأماكن القليلة في العالم التي تم فيها تجربة وتطوير الأسلحة النووية خلال ذروة الحرب الباردة، قررت كيريباس، منذ ذلك الحين، أن تصبح دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 2019 من أجل تكريس نفسها بالكامل لنضال البشرية ضد آفة الأسلحة النووية وشرّها. وستواصل السعي للمضي قدماً في توحيد قواها مع البلدان والمنظمات والشعوب الأخرى ذات التفكير المماثل إلى أن تنجز تلك المهمة النبيلة بالكامل.

إن تصميم كيريباس على الاضطلاع بتلك المهمة الثقيلة والصعبة مدفوع بآلام ومعاناة عدد لا يحصى من الناس في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم مواطنوها، الذين أصبحوا ضحايا لا حول لهم ولا قوة لاستخدام الأسلحة النووية وتجريبها. وعلى الرغم من التحديات المتعددة التي تواجهنا، فإننا مصممون على القيام بدورنا في الحركة العالمية المناهضة للأسلحة النووية التي أطلقتها الجمعية العامة في 5 كانون الأول/ديسمبر 2013 (القرار 32/68)، عندما أعلنت الجمعية العامة يوم 26 أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، لتذكيرنا بتهديدات ومخاطر الأسلحة النووية والحاجة الملحة إلى إزالتها قبل أن تقضي علينا جميعاً وعلى جميع أشكال الحياة على الأرض. وكما هو معروف جيداً، عانى العديد من الناس في كيريباس من آثار تجارب الأسلحة النووية التي أجريت في جزيرة كريسماس وما حولها بين عامي 1957 و 1962 من جانب دولتين نوويتين عظميين. وأسفرت تلك التجارب عن مشاكل إنسانية وبيئية خطيرة لا تزال تضر بصحة شعبنا وسبل عيشه حتى يومنا هذا، ومن المرجح أن يستمر ذلك في المستقبل.

في 28 نيسان/أبريل 1958، تم إطلاق "عملية غرابل "Grapple، وهي أكبر تجربة نووية حرارية في العالم في ذلك الوقت. ولم يتلق 500 مواطن من كيريباس كانوا يعيشون في جزيرة كريسماس وقت إجراء التجربة سوى القليل من الحماية وإنذاراً غير كافٍ. لكن لعدم إدراكهم مخاطر تلك التجارب، رفع معظمهم غطاء القماش المشمَّع المقدم لهم لكي يختلسوا نظرة على العرض المذهل الدائر فوقهم لسحابة النار الملتهبة. واشتكى الكثيرون في وقت لاحق من جميع أنواع الأمراض والمضاعفات الصحية التي لا يمكن علاجها، وأفضى معظمها إلى الوفاة. وسُجلت حالات عديدة لمواليد يعانون من السرطان والإعاقات الخلقية والتشوهات. وما زال أحفاد السكان الذين كانوا يعيشون في الجزيرة وقت إجراء التجارب يعانون من حالات مرضية من هذا النوع. وتعترف كيريباس، بوصفها بلداً متضرراً بشدة من التجارب النووية، بدورها القيادي في التنسيق المشترك مع كازاخستان لتنفيذ المادتين 6 و 7 من معاهدة حظر الأسلحة النووية، مع التركيز على تقديم المساعدة إلى الأشخاص والمجتمعات والبيئات التي تضررت من استخدام الأسلحة النووية وتجريبها في الماضي.

وكجزء من التزامنا بالتعجيل بتحقيق الحلم النبيل بعالم خالٍ من الأسلحة النووية، تعرض حكومتنا أن تكون جزيرة كريسماس مركزاً عالمياً أو إقليمياً لجدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح النووي. وإذ تدرك كيريباس إدراكاً تاماً من تجربتها المباشرة أن الأسلحة النووية تشكل خطراً على حياة الإنسان، فإنها تدعو جميع قادة العالم وشعوبه

المحبين للسلام إلى تجديد التزامهم بتعاون وتآزر أسرع وأكبر من أجل تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية – خالٍ من الحروب وغني بالأخوة الإنسانية والاحترام والثقة السلام والوئام والسعادة، كما تصوره الآباء المؤسسون للأمم المتحدة. فلنتفق جميعاً على ألا نسمح بتقويض عزمنا المشترك على إزالة الأسلحة النووية من على وجه الأرض من قبل أولئك الذين يبنون ثروتهم وازدهارهم على أدوات الحرب ووسائلها وغنائمها ويستفيدون استفادة هائلة من بيع الأسلحة وإنتاجها.

ونحثّ الدول الأطراف الزميلة لنا على الانضمام إلى طلبنا بتحقيق العدالة النووية والاعتراف بأنه من خلال توفير الموارد المالية وغيرها من الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الخاصة لضحايا الأسلحة النووية ومعالجة البيئات الملوثة، يمكننا معالجة وصمة الأسلحة النووية التي ابتليت بها منطقة المحيط الهادئ ومناطق أخرى من العالم، حيث جرى تجربة واستخدام الأسلحة النووية. فلنذكّر أنفسنا بمهمة إزالة الأسلحة النووية بدعوة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تفكيك جميع ترساناتها النووية وإزالتها بأمان وإعادة توجيه مكاسبها ونموها في المجال النووي نحو صناعات وأنشطة بناء السلام وبناء الصحة، والبدء في وضع كل ثقتها في آلية التسوية السلمية للمنازعات، على النحو الوارد في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي تحويل الحرب والعدوان إلى وسيلة بالية عفا عليها الزمن لتسوية المنازعات، لم تعد صالحة لحضارتنا الحديثة والمستنيرة.

السيدة أسويه (جيبوتي) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئكم في البداية، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وأهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم. وسيكون وفد بلدي إلى جانبكم لدعمكم خلال فترة رئاستكم. ونعتقد أنكم ستقودون أعمال اللجنة الأولى بأفضل ما في وسعكم، ونأمل أن يمكننا عملنا من تحقيق أهدافها.

يؤيد بلدنا البيانات التي أدلى بها كل من ممثل الأردن باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/78/PV.2)، وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.3)، وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2).

وبالنيابة عن وفد جيبوتي، نود أن ندلي بالملاحظات التالية:

يشعر بلدي بقلق بالغ إزاء الحالة الراهنة في الشرق الأوسط وتطورها. وندعو المجتمع الدولي إلى إيجاد حل تمسّ الحاجة إليه للأزمة الإنسانية.

إنني أتكلم أمام الجمعية العامة، بشعور عميق بالإلحاح والمسؤولية التي نتشاطرها من أجل مستقبل كوكبنا والبشرية، لأنضم إلى البلدان التي أعربت عن تصميمها على البحث عن حلول دائمة لتحقيق السلام والأمن في العالم. لقد تميز تاريخ البشرية بالابتكارات والاكتشافات التي شكلت مصيرنا. ومع ذلك، فإن ظهور الأسلحة النووية في العالم يمثل نقطة تحول حاسمة ومؤلمة، حيث أن تلك الأسلحة تنطوي على دمار شامل، وخسائر واسعة النطاق في الأرواح، وفوضى في مدننا، وتلوث بيئي تعاني منه الأجيال الحالية والمقبلة.

وفي كل عام، تعرب كل دولة عن رغبتها في عالم يسوده السلام والأمن. ومع ذلك، نرى يوماً بعد يوم أن العالم يتعرض لتهديد متزايد من استخدام الأسلحة النووية والأسلحة البيولوجية والكيميائية والأسلحة الذاتية التشغيل والهجمات السيبرانية، على سبيل المثال لا الحصر. وعلى الرغم من الجهود المشتركة التي بذلتها الوفود لإيجاد حلول توافقية لتسوية الاختلافات في وجهات نظر الدول، فإن عمل المؤتمرين العاشر والحادي عشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لم يكلل بالنجاح. ونأمل أن يسمح المؤتمر القادم للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المقرر عقده في عام 2026، بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار التي تشكل حجر الزاوية في عدم الانتشار النووي. ونأسف أيضاً لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تنفذ بعد. ويتعين علينا أن نناشد الدول المدرجة في المرفق 2 أن تغير موقفها بغية السماح بالتنفيذ الكامل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتؤيد جيبوتي بقوة حل النزاعات من خلال الحوار والدبلوماسية والتفاوض، بدلاً من التهديد بالأسلحة النووية أو غيرها من الأسلحة أو استخدامها. وفي ذلك الصدد، نحن ملتزمون بتقديم الدعم لجميع

الآليات الإقليمية والدولية التي تدعم الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونعتقد أن معاهدة حظر الأسلحة النووية صك يكمل معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحن نؤيدها. ولهذا السبب أوفينا بالتزامنا، الذي قطعناه على أنفسنا في مؤتمر نزع السلاح خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، بالانضمام إلى تلك المعاهدة. ويسرنا أننا وقعنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية في 9 كانون الثاني/يناير 2023، وأن عملية التصديق عليها جارية. وندعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك دون تأخير.

وتؤيد جيبوتي جميع الدول الأعضاء التي دعت إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. تسهم هذه المبادرات في السلام والأمن الدوليين وتبني الثقة بين دول المنطقة والعالم. ولهذا السبب نعتقد أن من الأهمية بمكان جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وينبغي لجميع البلدان في منطقة الشرق الأوسط أن تتقيد بهذا المبدأ وأن تعتمد مثل هذه المعاهدة بغية تجنب النزاعات التي يمكن أن تؤدي إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل. ونرحب بعمل المؤتمرات الثلاثة المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لأنها مكنت من إحراز تقدم في تلك العملية. ونتمنى للمؤتمر الرابع المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، كل النجاح.

يمثل التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها مسألة أمنية هامة تتسبب في وفاة الآلاف كل عام، لا سيما في أفريقيا وفي مناطق النزاع، وهو تحد يجب أن نواجهه. ويجب أن نكافح الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة وأن نعزز آليات المراقبة عندما يتعلق الأمر بتداولها، مع مراعاة احترام سيادة كل دولة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً مركزياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أنها تمثل تحديات من حيث أمن البيانات الشخصية والوطنية والإقليمية والدولية. والواقع أن هناك حاجة إلى اعتماد تدابير مسؤولة وملزمة لمواجهة الهجمات السيبرانية.

لهذا السبب نرحب بالتقدم المحرز في عمل الدورة الخامسة للجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية. ومن المهم أيضاً التشديد على خطر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ونوصي بإيجاد حل دولي لمواجهة استخدامها. وللقيام بذلك، ستكون هناك حاجة إلى عمل منسق بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات بالتعاون مع المجتمع الدولي بغية إنقاذ البشرية من ذلك الخطر الذي يهدد بالخروج عن نطاق السيطرة. لا يمكننا أن نأمل في عالم قادر على التكاتف للتغلب على التحديات الحالية التي تواجه أهداف التنمية المستدامة – الفقر وعدم المساواة والحروب الجيوستراتيجية والجيوسياسية المتعددة الأوجه – ما لم نجد حلولاً مشتركة ودائمة لنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وحماية الفضاء الخارجي.

لنتخيل عالماً خالياً من الأسلحة النووية يمكن فيه ضخ الأموال التي تذهب اليوم نحو الحفاظ على هذه الأسلحة، التي تشكل تهديداً كبيراً للبشرية، في برامج أهداف التنمية المستدامة، مثل التعليم والصحة ومكافحة الفقر. وندعو إلى تحمل المسؤولية الأدبية والأخلاقية الملقاة على عاتقنا بوصفنا أوصياء على أرضنا. وينبغي أن يغلب واجبنا تجاه الأجيال القادمة على جميع الاعتبارات الأخرى.

في الختام، على الرغم من أن العالم يمرّ بمنعطف حاسم، دعونا لا نفقد أملنا وإيماننا بتعددية أطراف دينامية وفعالة يمكن أن تستمر في تغذية مناقشاتنا بغية إعادة بناء الثقة والسلام والأمن في العالم.

السيد لباز (الجزائر): السيد الرئيس، يطيب لي بداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى خلال الدورة الحالية. وأهنئ كذلك أعضاء المكتب المنتخبين، وأؤكد لكم على دعم وتعاون الجزائر لإنجاح أعمال الدورة.

ينضم وفد بلدي إلى البيانات التي أدلي بها باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2)، ومجموعة الدول

الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.3)، ومجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/78/PV.2)، ويدلي بالبيان التالي بصفته الوطنية.

تجدد الجزائر التزامها الراسخ بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، المبادئ التي توجه أعمالنا وتؤكد أهمية الجهود الدبلوماسية والحوار والتعاون، وتعرب عن دعمها للجهود المتعددة الأطراف والمعاهدات الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي، الذي لا يشكل مجرد اختيار طبيعي بل هو ضرورة تتجاوز حدود الاختيار، تتجلى فيها القيم القانونية والأخلاقية لبقاء الإنسانية.

ففي عام 1978، جسدت دول العالم توافقها واجتمعت على ترسيخ نزع السلاح النووي كأمر ملحّ، وعلى وجه التحديد كأولوية بارزة في جدول أعمال المفاوضات الدولية. وعندما نلقي نظرة على جهود محكمة العدل الدولية، نجد أنها ألقت بظلالها على استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وأكدت بما لا يدع مجالاً للشك عدم توافق ذلك مع قواعد القانون الدولي.

وتماشياً مع المخاوف الدولية، نجد أنفسنا نردد صدى أسف الغالبية العظمى للمجتمع الدولي بشأن الوتيرة البطيئة لنزع السلاح النووي، وصدى الدعوة إلى الانتقال من مجرد إعادة التأكيد على الالتزامات إلى ترجمة أقوال الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أفعال ملموسة. وهذه المخاوف يضاعفها المشهد الدولي لنزع السلاح النووي، حيث لم يوفق المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أن يكون لحظة فارقة للمضي قدماً نحو تحقيق تقدم جماعي في نزع السلاح النووي. لذا نعرب عن أملنا في أن تعطي الأعمال التحضيرية القادمة للمؤتمر الإشارات الإيجابية المرجوة، والتي من شأنها أن تجعلنا نتجاوز خيبة عدم توصل المؤتمرين الاستعراضيين السابقين إلى اعتماد وثيقة ختامية.

انطلاقاً من إيمان الجزائر الراسخ بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق والوحيد لحماية العالم من أخطار هذه الأسلحة، فإنها تضم صوتها إلى غالبية الدول في دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق نزع السلاح النووي، إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك تلك المتفق عليها في مؤتمرات استعراض المعاهدة للأعوام 1995 و 2000 و 2010، والتنفيذ الكامل والفعال لالتزاماتها القانونية بموجب المادة 6 من المعاهدة، وترجمة تعهداتها القاطعة المتعلقة بنزع السلاح النووي إلى نتائج ملموسة تستجيب لتطلعات المجتمع الدولي.

وترحّب الجزائر بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، الأمر الذي يشكل بالنسبة للجزائر مساهمة أساسية وإيجابية في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي ومعلماً هاماً حققه المجتمع الدولي في نزع الشرعية عن الأسلحة النووية في سبيل التوصل إلى القضاء التام عليها. وترحب الجزائر أيضاً باعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا بوصفهما خطوتين طموحتين نحو تنفيذ المعاهدة، وتتطلع إلى الاجتماع السنوي المقبل للدول الأطراف في المعاهدة.

إن الجزائر مقتنعة بالضرورة الحيوية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كعنصر أساسي في منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وتجدد الدعوة إلى البلدان المتبقية المدرجة في المرفق 2 في المعاهدة إلى التوقيع والتصديق عليها دون تأخير لتفعيل الالتزامات القانونية المنبثقة عنها.

كما تجدر الإشارة إلى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ليس تدبيراً لبناء الثقة فحسب، بل هو خطوة ملموسة نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وبينما نحيي التزام القارة الأفريقية من خلال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، فإننا ندعو الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن توقع وتصدق على البروتوكولات الثلاثة لمعاهدة بليندابا. وفي هذا السياق، تؤكد الجزائر من جديد على الأهمية الحيوية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الأمر الذي يظل مطلباً مشروعاً وأولوية قصوى لتحقيق السلام المستدام على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وإذ نرحب بانعقاد الدورة الثالثة للمؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط

وكذا بنتائجها الإيجابية، ندعو جميع الأطراف المدعوة إلى المشاركة البناءة في الدورة الرابعة، تحت رئاسة ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر، من أجل التفاوض على معاهدة ملزمة قانونا لتنفيذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط (NPT/CONF.1995/32(Part I)).

تدعم الجزائر عمل الفريق العامل المعني بأمن واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات 2021-2025 المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة 240/75 وتثمن اعتماد تقريره السنوي الثاني (انظر A/78/265) معربة عن أهمية العمل الجماعي من أجل تعزيز التعاون الدولي لمواجهة تهديدات الاستخدامات الضارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي. كما ترى الجزائر أن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل واستخدامها تثير عددا من الشواغل، خاصة الأخلاقية والقانونية وتلك المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، التي ينبغي مناقشتها وفحصها بدقة في سياق الامتثال لقواعد القانون الدولي. وتؤيد ما تم الاتفاق عليه في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة بأن هناك حاجة ملحة للتفاوض حول صك ملزم قانونا بشأن هذه الأسلحة.

لا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكّل تهديدا للسلام والأمن والاستقرار في العديد من المناطق حول العالم. وفي هذا السياق، تجدد الجزائر ترحيبها باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/BMS/2022/1)، وبقرارها الخاص بإنشاء برنامج زمالات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتتطلع إلى المؤتمر الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في عام 2024.

وإذ تثمن الجزائر الجهود المبذولة في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة 233/76 المعنون "المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية". وباختتام أعماله، تشدد الجزائر على الطابع الطوعي غير الملزم للوثيقة المعتمدة في هذا الإطار وعلى ضرورة تفعيل برنامج الزمالات لتعزيز قدرات الدول النامية في هذا المجال.

تؤكد الجزائر على أهمية عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وترحب في هذا الصدد بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن هذه الدورة وتعرب عن أهمية مواصلة المشاورات بشأنها.

ونظرا للأهمية البالغة التي توليها السياسة الخارجية للجزائر لمنطقة البحر الأبيض المتوسط القائمة على مبادئ التعاون وحسن الجوار والاحترام المتبادل، تتشرف بلادي، على غرار السنوات السابقة، بتقديم مشروع قرار سنوي معنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط". ويدعو الوفد الجزائري جميع الدول الأعضاء إلى دعم هذا القرار من خلال المشاركة في رعايته وتأييده.

السيد محمود (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في دورتها الثامنة والسبعين ونهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

تؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2) وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.3).

من المؤسف أنه لم يتغير شيء يذكر منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة بخصوص التحديات التي تواجه العالم، وخاصة فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن العالميين. ولذلك، يكرر وفد بلدي الإعراب عن قلقه إزاء عدم إحراز تقدم في تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين بجميع جوانبهما.

ونود أن نؤكد مجددا موقفنا بشأن نزع السلاح النووي الذي لا يزال يشكل أولوية رئيسية للأمم المتحدة وفقا للوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-2/10).

ويساور نيجيريا قلق بالغ إزاء رفض الدول الحائزة للأسلحة النووية إحراز تقدم في تفكيك أسلحتها النووية وإزاء ما ينذر به هذا الرفض على نظام عدم الانتشار وهيكل الأمن الدولي.

ومما لا شك فيه أن الأسلحة النووية تشكل تهديدا وجوديا للبشرية وأن عواقب تلك الأسلحة الخطيرة ستكون وخيمة. وفي ضوء ما سبق، يهيب وفد بلدي بجميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تنظر في العواقب الإنسانية الكارثية المحتملة لاستخدام هذه الأسلحة على صحة الإنسان والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية وغيرها من المجالات. وينبغي لها أن تتخذ التدابير والخطوات اللازمة الرامية إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ولا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة لتفكيكها.

وتظل الأسلحة النووية هي العوامل الجوهرية للدمار الشامل، وينبغي أن يكون القضاء التام عليها هو الهدف النهائي لجميع عمليات نزع السلاح في إطار النطاق الواسع لأهداف الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تؤيد نيجيريا بقوة جميع الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي الكامل بوصفه شرطا مطلقا لصون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشير إلى الحدث التاريخي المتمثل في بدء نفاذ المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية التي تحظر جملة أمور منها تطوير الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وتجريبها وإنتاجها وصنعها وحيازتها وامتلاكها وتخزينها. وما زلنا فخورين بدورنا النشط في العملية التي أفضت إلى اعتماد المعاهدة وبوضعنا بكوننا من أوائل الدول التي وقعت وصدقت عليها.

ونحثّ جميع أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك المشمولة بما يسمى بالمظلة النووية، على التوقيع على المعاهدة والمصادقة عليها في أقرب وقت ممكن والسعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

ويؤكد وفد بلدي من جديد تأييده لاعتماد الإعلان الصادر عن الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية ويجدد التزامه بخطة عمل فيينا المعتمدة لتيسير التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب للمعاهدة. ونتطلع أيضا إلى عقد الاجتماع الثاني للدول الأطراف في الفترة من 27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر.

ويشدد وفد بلدي على أهمية مواصلة احترام الحق غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ويؤكد على الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في رصد المرافق النووية وتفتيشها. ونحث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزامها بتنفيذ اتفاقاتها المتعلقة بالضمانات، فضلا عن توفير وتعزيز المساعدة التقنية والتعاون بزيادة استخدام العلم والتكنولوجيا إلى أقصى حد من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويقع على عاتقنا جميعا واجب حماية البيئة باحترام الوقف الاختياري للتجارب النووية، بينما نعمل بجد لتحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2 للمعاهدة، إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

ويشدد وفد بلدي على أهمية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ونشدد كذلك على أهمية صون الهيئة وتحقيق أهدافها التداولية على حد سواء.

وتظل نيجيريا ملتزمة ببرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بكل تفرعاته. كما أثبتنا التزامنا بذلك من خلال توقيعنا وتصديقنا على الصكوك الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة مثل معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل، فضلا عن إقامة شراكات قوية مع الاتحاد الأفريقي ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا والمنظمات الأخرى ذات الصلة التي تعمل من أجل السلام داخل أفريقيا وخارجها واستدامة تلك الشراكات.

علاوة على ذلك، أنشأت حكومة نيجيريا الاتحادية مركزا وطنيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يزال يشارك في الأنشطة الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد أبيبي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لتوجيه أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. ونحن على ثقة بأن عملنا سيتسم بالفعالية والكفاءة تحت قيادتكم القديرة. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه في جميع مراحل أعمال اللجنة.

ويود وفد بلدي أيضاً أن يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2) وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.3).

من الواضح تماماً أن عالمنا يواجه تحديات عميقة ومعقدة ومخاوف مرتبطة بالسلام والأمن تهدد وجودنا الجماعي بصفتنا مجتمعاً دولياً. إن التهديد باستخدام الأسلحة النووية وسباق تحديث التسلح وتكديس أسلحة الدمار الشامل الأخرى، فضلاً عن الأسلحة التقليدية، يقوّض على نحو خطير إحساسنا بالأمن الجماعي. ولهذا السبب، بات من الأهمية بمكان كبح تصاعد سباق التسلح النووي وتخفيض مخزونات أسلحة الدمار الشامل الأخرى من خلال تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات القائمة تنفيذاً كاملاً.

ومما يبعث على القلق الشديد أن خطر الأسلحة النووية لا يزال يقوض منطلق إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب. ولهذا السبب حذر الأمين العام عن حق من أن "المخاطر النووية تفاقمت في ظل أجواء الريبة والتنافس على الصعيد الجيوسياسي حتى وصلت إلى ما كانت عليه إبان الحرب الباردة". وإذا لم يختر المجتمع الدولي، ولا سيما القوى العالمية الكبرى، الحوار والتفاوض بدلاً من التنافس، فإن ما سيأتي ليس الحرب العالمية الثالثة وإنما الإبادة المحتملة للبشرية والحضارة كما نعرفهما. بالإضافة إلى ذلك، فإن التسليح المستمر للتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، أمر مقلق للغاية.

وأمام هذه التحديات المتعددة والمترابطة، يشكل ضعف روح الشراكة العالمية مصدر قلق بالغ. ويجري تقويض العمل الجماعي وتوافق الآراء على نحو متزايد في المؤسسات المتعددة الأطراف. ولا يزال مجلس الأمن منقسماً وغير فعال في مواجهة الحرب في أوكرانيا والنزاعات الأخرى في أفريقيا وأماكن أخرى. ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نتصدى لكل تلك التحديات الوجودية بصفتنا بلداناً منفردة. وما يثير الحيرة هو السبب الكامن وراء استمرار عجز المجتمع الدولي، أو في بعض الحالات عدم رغبته، في التكاتف لمواجهتها بأقصى درجات الشعور بالإلحاح والشراكة.

ولإيجاد حلول للتهديدات العالمية، تدعو إثيوبيا إلى إحداث نقلة نوعية. لقد أوصلنا العمل على النحو المعتاد إلى هذه الحقبة الخطيرة. إن الحالة الراهنة لتعددية الأطراف ناتجة عن إدامة الوضع الراهن على حساب الوعود المستقبلية.

لا يزال بإمكان العالم اتخاذ الخيار الصحيح بتجاوز الاختلافات للضغط من أجل اتخاذ إجراءات جماعية قوية ومجدية ضد التهديدات الوجودية التي تواجه البشرية. وقد حان الوقت لإعادة بناء الثقة العالمية واستئناف الحوار البنّاء وإعادة إحياء التضامن وتنشيط الشراكة والبحث عن سبل جديدة للعمل بشكل جماعي وتعاوني.

ومن السذاجة أن نقول إن المنافسة القائمة على المصلحة الوطنية سوف تتلاشى. إن ما ندعو إليه هو نظام أمن جماعي فعال وحقيقي يرتكز على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومن شأن نظام جديد للأمن الجماعي أن يقتضي احترام سيادة كل دولة والدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للمنازعات. ويتطلب تحقيق السلام والأمن في عالم مجزأ تعضيد العمل الدبلوماسي لإيجاد حلول مستدامة تعالج الشواغل الأمنية المشروعة وتحقق تطلعات جميع الشعوب. إن الدبلوماسية والثقة المتبادلة هما السبيل الوحيد لتجنب خطر المواجهة النووية أو الحرب. ومن خلال الدبلوماسية، سنتمكن من إيجاد أطر عالمية مشتركة من شأنها تسخير قوة التكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، لتحقيق السلام والازدهار. ومن شأن وجود نظام عالمي شامل ومتوازن، إلى جانب الإنجازات في مجال التكنولوجيات الناشئة، أن يحقق قفزة كبيرة إلى الأمام للبشرية.

وتؤكد إثيوبيا من جديد الالتزام بإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولهذا السبب يمكن لإثيوبيا أن تؤيد الأمين العام في أن

”السبيل الأوحد لإزالة الخطر النووي هو القضاء على الأسلحة النووية وجعلها ذكرى في كتب التاريخ إلى الأبد“. ونعلم أن هذا لن يكون سهلاً، ولكنه ليس مستحيلاً مع الالتزام السياسي والقيادة المتبصرة.

وقد أظهرت القارة الأفريقية التزامها الثابت بالسلام والأمن الإقليميين بالتوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وتسعى المعاهدة إلى ضمان عدم استحداث الأسلحة النووية أو إنتاجها أو تكديسها أو اختبارها أو حيازتها أو وضعها في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد المعاهدة على الحق الأساسي وغير القابل للتصرف لجميع الدول، دون تمييز، في تطوير التكنولوجيا النووية وإجراء بحوث فيها وإنتاجها واستخدامها لأغراض سلمية. وإثيوبيا، بوصفها إحدى الدول الموقعة على معاهدة بليندابا، ملزمة بموجب المعاهدة بعدم استحداث أي جهاز متفجر نووي أو صنعه أو اقتنائه أو تجهيزه. لهذا السبب، تؤيد إثيوبيا أن يقتصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية، وذلك أساساً لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة والأغراض التشخيصية وغيرها من الأسباب السلمية.

في الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد التزام إثيوبيا بالوفاء بجميع التزاماتها التعاهدية ويتطلع إلى مداولات مثمرة للجنة.

السيد مبينغو (إسواتيني) (*تكلم بالإنكليزية*): تهنئكم مملكة إسواتيني، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى خلال هذه الدورة الثامنة والسبعين، وتؤكد لكم أيضاً دعم إسواتيني وتعاونها الكاملين خلال فترة رئاستكم.

وتؤيد إسواتيني البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2) وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.3)، وتود أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

تعتقد إسواتيني أن هذه المناقشة العامة ما كان لها أن تأتي في وقت أفضل من هذا لأن نظام نزع السلاح وعدم الانتشار يفقد تأثيره. ولا يزال الأمن الدولي يتدهور في الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات هائلة متعلقة بالسلام والأمن.

في هذا الصدد، تود مملكة إسواتيني أن تشير إلى أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف تظل نقطة الارتكاز الوحيدة لمعالجة نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، وفقاً للمبادئ والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وتعتقد إسواتيني أنه لا توجد بدائل لنهج بنّاء متعدد الأطراف لمعالجة قضايا نزع السلاح العالمية، بدلاً من استخدام قنوات أو بروتوكولات الأمم المتحدة الموضوعة.

وتظل الأسلحة النووية محورية للسلام والأمن الدوليين والنمو الاقتصادي العالمي والتنمية، ولذلك تسعى مملكة إسواتيني إلى اتخاذ تدابير أكثر تعمقاً وملموسة بصورة أكبر في سبيل تحقيق هدف نزع الأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها في إطار زمني واضح.

وتعتقد إسواتيني أن استمرار وجود الأسلحة النووية لا يظل تهديداً وجودياً للبشرية فحسب، بل يمثل أيضاً تهديداً عالمياً للطبيعة. وإذا استمرت الدول الحائزة للأسلحة النووية في امتلاك أسلحة الدمار الشامل وتحديثها، فإن أمننا الجماعي سيظل معرضاً للخطر.

لذلك رحبت مملكة إسواتيني بالقرار 34/70 وشدّدت على أهميته بوصفه جزءاً لا يتجزأ من جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف. وفي ظل هذه الخلفية، ترفع إسواتيني صوتها أيضاً ضد مقاومة الدول الحائزة للأسلحة النووية لتفكيك ترساناتها النووية.

وتعيد مملكة إسواتيني التأكيد على التزامها بمعاهدة بليندابا التي أعلنت المنطقة الأفريقية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتشدد إسواتيني أيضاً على أهمية مواصلة احترام الحق غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتُشدِّد على الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال الدعم والتعاون التقنيين، وسعيها لتحقيق الاستخدام الأمثل للعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتؤيد مملكة إسواتيني هدف نزع السلاح النووي الكامل بوصفه الشرط المسبق النهائي لصون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد،

تُذكِّر إسواتيني بالحدث التاريخي المتمثل في بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية التي تحظر،على سبيل المثال لا الحصر، استحداث أو اختبار أو إنتاج أو تصنيع أو حيازة أو امتلاك أو تكديس الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وسيوقِّع بلدي قريباً على تلك المعاهدة المهمة بعد أن تم انتخاب برلمانه الجديد في الأسبوع الماضي.

ولا نزال نشعر ببالغ القلق إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتصنيعها وحيازتها وتداولها وتكديسها المفرط وانتشارها دون ضوابط في العديد من مناطق العالم، بما في ذلك شيوعها في القارة الأفريقية. ولا نزال ملتزمين ببرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الرابع المعني بتنفيذ برنامج العمل، الذي سيعقد في نيويورك في حزيران/يونيه 2024، ونأمل أن يتم إحراز تقدم جوهري للمضي قدماً نحو تحقيق كامل فعاليته وتنفيذه. وندعو كذلك إلى التنفيذ الكامل والمتوازن والفعال للصك الدولي للتعقب. ونُشدِّد كذلك على الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. لذا فإننا ندعو إلى اتخاذ مبادرات للأمم المتحدة لدعم تنفيذ برنامج العمل، وندعو الدول الأعضاء إلى النظر في الاستفادة من الخبرة المتاحة في هذا المجال لدى البلدان النامية، مثل تلك الموجودة في القارة الأفريقية.

السيد بابو (الكاميرون) (تكلَّم بالفرنسية): يهنئكم وفد بلدي، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، ويهنئ من خلالكم أيضاً أعضاء المكتب الآخرين. ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

يؤيد وفد بلدي تحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل إشراف دولي فعال، وهو أحد الأهداف التأسيسية لمنظمتنا. ونعتقد أن سعي الأمم المتحدة إلى تحقيق ذلك الهدف سيُمكِّنها من تأكيد دورها في الصون الفعال للسلام والأمن الدوليين وفي النهوض بمبدأ التنمية المشتركة الذي حدَّده مؤسسو منظمتنا. وفي هذا الوقت الحرج، يُشدِّد وفد بلدي على أننا يجب أن نمضي قدماً بجهود نزع السلاح، إلى جانب الجهود الرامية إلى منع ظهور أي سباقات تسلح جديدة، بغية تعزيز الأمن للجميع. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي أحكام القرار 1378 (د-14)، المتخذ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1959، الذي يُجسِّد هدف التفاوض بشأن نزع السلاح العام والكامل. وإننا ندعو أيضاً إلى التغلب على العقبات العديدة القائمة، وإلى تعزيز الإرادة السياسية في هذا المجال بغية تهيئة مناخ من الثقة. ويؤمن وفد بلدي بأن نزع السلاح عنصر أساسي في الهدف الشامل لحفظ السلام وشرط مسبق للدفاع عن عالمنا ومستقبلنا.

ويشير وفد بلدي مع القلق إلى أن العديد من التحديات لا تزال قائمة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي وإلى أن تهديدات جديدة ما زالت تظهر. وندعو إلى القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل، ونؤكد على أن المجتمع الدولي بحاجة إلى آلية لنزع السلاح تكون موثوقة وتعمل بكامل طاقتها لتمكينه من مواجهة التحديات الأمنية الدولية. وفي هذا الصدد، يأسف وفد بلدي لأن الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الحادي عشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي كان ينبغي لها أن تُقيِّم أثر الإخفاقين المتتاليين للمؤتمرين الاستعراضيين الماضيين، لم تسفر عن النتائج المثمرة التي كانت متوقعة، مما يدل على استمرار الأزمة التي يواجهها نظام عدم الانتشار الذي لا يزال حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي.

صدَّقت الكاميرون، من جانبها، على الصكوك الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي لعدم الانتشار والأمن النووي. ولدينا اعتقاد راسخ بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترفاً بها دولياً، استناداً إلى ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية – على غرار معاهدة بليندابا التي تحظر الأسلحة النووية في أفريقيا – من شأنه أن يعزز السلام والأمن الإقليميين ونظام عدم الانتشار ويسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي. ويأمل وفد بلدي في أن يستمر العمل الرامي إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية عن طريق تعبئة أكبر عدد ممكن منّا. وإننا نؤكد مُجدَّداً رغبة الوفد في

الإبقاء على مسألة عدم الانتشار مدرجة في جداول أعمال هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن مسائل نزع السلاح.

ويشير وفد بلدي إلى أن التطورات التكنولوجية حقيقة تجعل الأمن الدولي أكثر تعقيداً باستمرار، وتُشكِّل تحديات كبرى على الجبهات الأمنية والقانونية والأخلاقية. ومع ذلك، نرحب ببوادر الأمل في العمل المتعدد الأطراف التي ظهرت في عام 2023، في سياق بالغ الصعوبة، وتحديداً من خلال اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء للميثاق من أجل المستقبل الذي يعتبر السلام والأمن الدوليين أساسيين وتتماشى مع خطة الأمين العام الجديدة للسلام التي تسلّم بأن نزع السلاح يمكن أن يكون أداة وقائية لدعم العمل العالمي من أجل السلام والأمن ويجب أن يكون كذلك. ويدعو وفد بلدي الدول إلى الوفاء بالتزاماتها من أجل استعادة مناخ الثقة وتحسين أدوات الاتصال التي تستخدم في أوقات الأزمات. وندعو أيضاً إلى تعزيز نظام عدم الانتشار النووي استجابة للشواغل الأمنية الإقليمية المتنامية وأوجه التقدم التكنولوجي.

ويساور وفد بلدي القلق من إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. لا تُشكِّل أنشطة عسكرة الفضاء الخارجي تهديداً لاستخدام الفضاء للأغراض السلمية فحسب بل تهديداً لبقاء البشرية ككل. لذلك يجب أن نفكر في أفضل طريقة للتصدي للتحديات الراهنة في استغلال الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية ولمنع وضع الأسلحة فيه. وفي هذا الصدد، تقترح الكاميرون تعزيز التعاون والإطار القانوني الأساسي ذي الصلة، وأن يتم ذلك دون المساس بالحق في تطوير واقتناء التكنولوجيات والمعدات اللازمة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

يساور وفد بلدي القلق بشأن الأثر المدمر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يخلق العنف ويوقع ضحايا كثيرين. ونشير أيضاً إلى الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية السلبية الكبيرة لصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتحويل وجهتها وتداولها بصورة غير مشروعة. وفيما يتعلق على وجه التحديد بتسريب الأسلحة الذي يشمل جهات فاعلة من غير الدول أو مستخدمين غير مأذون لهم، يود وفد بلدي أن يشير إلى الأثر الكبير الذي يحدثه على الأمن بسبب صلته المباشرة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وإننا ندعو إلى مزيد من التعاون الدولي لتعزيز الآليات القانونية القائمة، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات بشأن التدفقات المالية، بغية تحسين مراقبة تداول هذه الأسلحة. ونأمل أن توفر معاهدة تجارة الأسلحة رداً على الاتجار غير المشروع والتجارة غير المنظمة بالأسلحة وأن تسهم في منع نشوب النزاعات.

ويرحب وفد بلدي باعتماد التقرير النهائي للاجتماع الثامن للدول الذي يُعقَد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/BMS/2022/1). ونأمل أن نرى قدرة البلدان قد تعززت لمكافحة الاتجار بتلك الأسلحة تمشياً مع التقرير النهائي. وفي هذا الصدد، نحث الأمم المتحدة على مواصلة تيسير المفاوضات بشأن الأمن والمعلومات على المستوى العالمي.

ويود وفد بلدي تأكيد الصلة بين نزع السلاح والتنمية، على النحو المنصوص عليه في المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو إلى التقليل إلى أدنى حدّ من تحويل موارد العالم البشرية والاقتصادية نحو التسلح. ونرى أن من الضروري وضع حد للتكديس المفرط للأسلحة الذي يُؤدي إلى تحويل الموارد اللازمة للتنمية عن وجهتها، ويؤجج النزاع المسلح والعنف، ويُسبِّب الموت والمعاناة وعدم المساواة الاجتماعية ويضرّ بالبيئة.

(تكلم بالإنكليزية)

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة للترحيب ببرنامج الأنشطة للسنوات الخمس للفترة 2020–2024 لتنفيذ اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها، والتي تهدف عموماً إلى المساهمة في تهيئة بيئة أمنية مستقرة وآمنة تفضي

إلى التنمية الاقتصادية لوسط أفريقيا، وعلى وجه التحديد إلى النجاح في مكافحة التكديس والتداول المفرطين للأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة في المنطقة دون الإقليمية. ويرحب وفد بلدي بالتعاون الدولي في مجال تعزيز قدرة الدول في مسائل نزع السلاح الذي مكَّن الكاميرون من أن تكون في صلب النشاط المكثف في ذلك المجال. ومن بين أمور أخرى، استضافت الكاميرون، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والجهات المانحة الرئيسية، المرحلة التجريبية من مشروع كيان لإنقاذ الأرواح يومي 9 و 10 آب/أغسطس 2022 في مدينة كريبي. وبدعم من مكتب شؤون نزع السلاح ولفائدة 11 بلداً في المنطقة دون الإقليمية كجزء من مبادرة دعم الشراكة العالمية، نظَّم بلدي في الفترة من 24 إلى 26 أيار/مايو 2023 اجتماعاً إقليمياً بشأن إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) أو التكسينية وتدمير تلك الأسلحة وتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً في وسط أفريقيا. ونظَّمت الكاميرون أيضاً مؤخراً، في الفترة من 12 إلى 14 أيلول/سبتمبر 2023، ومرة أخرى بدعم من مكتب شؤون نزع السلاح، حلقة عمل وطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004).

ختاماً، يؤكد وفد بلدي مجدداً أهمية التركيز على ما يجمعنا لا ما يفرقنا. لذلك ندعو إلى الاتفاق على نهج تطلعي يستند إلى العمل بروح المسؤولية المشتركة، وهو ما ينبغي أن يكون شاملاً للجميع ويستند إلى الحوار والثقة المتبادلة والشفافية. لهذا ندعو إلى العمل معاً لتحديد تدابير ملموسة وقابلة للتحقيق، مع مراعاة الجهود التي بذلت بالفعل والحالات المختلفة موضوعياً والمنظورات المشتركة. فلا يمكن إحراز تقدم ملموس نحو إيجاد عالم أكثر أمناً للجميع إلا من خلال ذلك النهج العملي والواقعي.

الرئيس (تكلَّم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في ممارسة حق الرد.

وأود أن أذكِّر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على خمس دقائق للمداخلة الأولى وثلاث دقائق للمداخلة الثانية. أعطي الكلمة أولاً للوفود التي لم تتمكن من الإدلاء ببيانها الأول أو الثاني ممارسة لحق الرد أمس (انظر A/C.1/78/PV.7) بسبب ضيق الوقت.

السيد دفالي (جورجيا) (تكلَّم بالإنكليزية): تمارس جورجيا حقها في الرد على الملاحظات التي أبداها الاتحاد الروسي أمس عقب بيان جورجيا (انظر A/C.1/78/PV.7).

ذكرتْ روسيا أنها تعترف بما يسمى استقلال المنطقتين المحتلتين في جورجيا على أساس التعبير الحر عن الإرادة الشعبية. وعلينا أن نتذكر أنه يوجد أكثر من 000 300 من النازحين داخلياً واللاجئين من هاتين المنطقتين نتيجة لسياسة روسيا العدوانية تجاه جورجيا منذ عقود. وكان هؤلاء النازحون داخلياً واللاجئون يمثلون الأغلبية المطلقة لسكان تلك المناطق قبل طردهم قسراً من ديارهم، وما زالوا محرومين من حق العودة. وفي ضوء تلك الحالة، بات من النفاق المطلق تبرير احتلال غير قانوني يستند إلى الإرادة الحرة المزعومة للشعب. ونود أن نكرر التأكيد على أن روسيا تمارس سيطرة فعلية على المناطق المحتلة من جورجيا. وتلك الحقيقة راسخة في أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية.

الرئيس (تكلَّم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد بامية (فلسطين) (تكلَّم بالإنكليزية): أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي أمس ما يلي:

”لقد أمرتُ بفرض حصار كامل على قطاع غزة. لن تكون هناك كهرباء ولا طعام ولا وقود – كل شيء مغلق. إننا نحارب حيوانات بشرية ونتصرف وفقاً لذلك“.

وقال لواء إسرائيلي ما يلي:

”يجب معاملة الحيوانات البشرية على هذا الأساس. ولن تكون هناك كهرباء ولا ماء. لن يكون هناك سوى الدمار. أنتم أردتم الجحيم، وسوف تحصلون على الجحيم“.

لا يخطئن أحد: إنهم يقصدون مليوني فلسطيني في قطاع غزة الذين يعانون من موجة أخرى من العقاب الجماعي والتجريد من الإنسانية. ما هي الحقوق وما هي القوانين التي تبرر مثل هذه الأعمال اللاإنسانية؟ فرضت إسرائيل حصاراً على مليوني فلسطيني منذ 17 عاماً. ولقد شنت هجمات متكررة مدّعية أنها تعمل باسم الأمن وتدمّر القدرات العسكرية لحماس. ولم تنجز أياً منهما، بل ما فعلت سوى أنها كبَّدت المدنيين الأبرياء الآلام والمعاناة.

الاتساق هو شرط المصداقية. وعندما يقول أحد ما إن قتل الإسرائيليين ليس له ما يبرره، ولا يفتأ من فوره عن أن يتغاضى عن قتل الفلسطينيين، فهذا أمر مُستنكر أخلاقياً، وغير مقبول من الناحية القانونية، وكارثي سياسياً وإنسانياً. ليس المدنيون الفلسطينيون بأقل استحقاقاً للحماية، وليست حياة الفلسطينيين بأقل جدارة بالاحترام. إن عائلات مئات الفلسطينيين الذين قتلوا – وأغلبهم من المدنيين – في الساعات الـ 72 الماضية، بمن فيهم 150 طفلاً، تستحق التضامن والتعاطف. أما العائلات التي أبيدت عن بكرة أبيها فينبغي ألا تُدنَّس ذكراها. قد لا نراهم على شاشاتنا إلا كجثث تحت الأنقاض وقد طُمِست صورهم كي لا تصدم المشاهد، لكنّ قصصهم موجودة لتروى، وينبغي لنا جميعاً أن نعلم أن أولئك الذين قُتِلوا هم أناس تحملوا حياة من المعاناة، لكنهم كانوا يجرؤون على الأمل والحلم رغم كل الصعاب. لقد أحبوا وكانوا محبوبين. لقد بنوا وأعادوا البناء. لقد تحلَّوا بالشجاعة والصمود في مواجهة هجوم تلو الآخر، على أمل أن يروا في يوم من الأيام شيئاً غير الموت والدمار في الأفق.

يجب أن نصلي من أجلهم، ونرفع أصواتنا من أجلهم، ونعمل من أجلهم – من أجل مليوني فلسطيني سيخلدون إلى النوم ونحن نتكلَّم. هذا إن استطاعوا أن يناموا، لأنهم لا يعرفون ما إذا كانوا سيستيقظون في الغد. إن التخلي عنهم يعني التخلي عن الإنسانية وتقويض نظامنا الدولي القائم على القانون. إن ذلك لا يخدم قضية العدالة ولا قضية السلام. لا مفرّ في غزة، ولا ملاذ آمن ولا مأوى بينما يتم إلقاء القنابل فوق رؤوسهم دون أي اعتبار لحياتهم أو إنسانيتهم. وليس لديهم وقت للحزن. إنهم يكذبون على أطفالهم قائلين لهم إنهم سيبقونهم آمنين ويصلون لتحدث معجزة. ولا يمكن للمساعدات الإنسانية أن تصل إليهم. ويجب علينا العمل لوقف الجنون وإنهاء إراقة الدماء.

وثمة واقع آخر ممكن من دون احتلال أو نزاع، واقع لا يُقتل فيه فلسطينيون ولا إسرائيليون وحيث هناك سلام وأمن مشتركان. لقد ظننا أن من الواضح أن ذلك ينبغي أن يكون الهدف الذي نسعى جميعاً إلى بلوغه.

السيد غربانبور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلَّم بالإنكليزية): أجد لزاماً عليّ أن أمارس حق الرد للمرة الثانية عقب البيان السخيف الذي أدلى به أمس ممثل النظام الإسرائيلي (A/C.1/78/PV.7)، المهوّس بإيران والمستعد لتوجيه أصابع الاتهام إلينا على إخفاقاته المستمرة، مُتهماً إيران بالتدخل الإقليمي.

ما فتئ العالم يعترف بأن النظام الإسرائيلي ما برح ينخرط في أنشطة قمعية وتوسّعية وإجرامية في المنطقة. ولم ينسَ العالم القضية المرفوعة ضد النظام الإسرائيلي أمام المحكمة الجنائية الدولية بسبب الجرائم الفظيعة التي ارتكبها ضد الفلسطينيين لسنوات. ويواصل هذا النظام استهداف الأبرياء وإلحاق الأذى بهم في فلسطين المحتلة، بمن فيهم النساء والأطفال، بأسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة المحظورة. إنه المحتل الوحيد في التاريخ الذي يبكي وكأنه ضحية. إنه يعفي نفسه من الوفاء بأي من التزاماته الدولية من خلال تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم، ولا يظهر حتى الحد الأدنى من الاحترام لحقوق الأطفال والنساء والمدنيين في الأراضي المحتلة.

وعلاوة على ذلك، فإنه يواصل انتهاك سيادة سورية ولبنان وسلامتهما الإقليمية، بينما يهدد علناً باستخدام القوة ضد بلدان أخرى في المنطقة. ويحاول النظام الإسرائيلي أيضاً أن يدحض التهديدات التي تشكّلها أسلحته النووية للمنطقة وخارجها. وللقضاء على هذا التهديد، يجب على المجتمع الدولي أن يجبر ذلك النظام على التخلي عن أسلحته النووية، وأن ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن يخضع أنشطته ومرافقه النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويجب على مجلس الأمن، للوفاء بالتزاماته بصون السلام والأمن الدوليين، أن يتخذ إجراء حاسماً لإجبار النظام الإسرائيلي على الوقف الفوري لجميع أنشطته المزعزعة للاستقرار والمتهورة في المنطقة. لقد هدد النظام الإسرائيلي علناً بلداناً في المنطقة بالإبادة النووية. وفي الآونة الأخيرة هدَّدنا رئيس وزرائه بهذه الإبادة خلال المناقشة العامة للجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والسبعين (انظر A/78/PV.10).

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): يرفض وفد بلدي بشكل قاطع ما ورد في بيان ممثلة إسرائيل يوم أمس (انظر A/C.1/78/PV.7) بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. إن مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل سورية لا تستند إلا إلى أكاذيب ودعاية صادرة عن كيان معاد محتل لأرض سورية، وهي بالتالي لا مصداقية لها.

إن الحقائق ساطعة في منطقة الشرق الأوسط ولا يمكن أن تخفيها المناورات الكلامية والتلاعب اللفظي. وفي مقدمة هذه الحقائق امتلاك إسرائيل الأسلحة النووية كطرف وحيد في المنطقة وبمعزل عن أية رقابة دولية، وهو الأمر الذي يهدد بتقويض الأمن والاستقرار في المنطقة ويشكل التهديد لنظام عدم الانتشار، كما يشكل خطرا جسيما على شعوب المنطقة ودولها. وهنا أود أن أسأل: من يبني المفاعلات النووية العسكرية؟ ومن يعلن بكل صفاقة أنه يمتلك أسلحة نووية تقدر بمئات الرؤوس الحربية؟ من يدفن النفايات النووية في الأراضي المحتلة؟ من يحاول تغيير هوية الأراضي المحتلة في الجولان العربي السوري المحتل؟ من ينتهك أجواء دول ذات سيادة وينفذ اعتداءات عسكرية ضدها؟ إنه بالطبع الكيان الإسرائيلي الذي يقوم بكل تلك الأعمال.

إسرائيل هي التي جلبت الإرهاب إلى الشرق الأوسط منذ أربعينات القرن الماضي، عندما قامت باغتيال وقتل موظفي الأمم المتحدة وارتكبت مئات المجازر والجرائم المروعة بحق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، في دير ياسين وقبيا وكفر قاسم وجنين وبيت حانون في فلسطين؛ وقانا وصبرا وشاتيلا في لبنان؛ وفي الجولان السوري المحتل. إن استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي العربية واستخدامها الأسلحة المحرمة دوليا ضد المدنيين هو أعلى درجات الإرهاب.

السيد غريغوريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لممارسة حق وفد بلدي في الرد للمرة الثانية على التعليقات المضللة والكاذبة والمثيرة للسخرية التي أدلى بها ممثل أذربيجان (انظر A/C.1/78/PV.7). فقد أحدث بلبلة بتفسيراته المتناقضة في محاولته تبرير عدوان أذربيجان على أهالي ناغورني – كاراباخ. ففي كانون الأول/ديسمبر 2022، أغلقت أذربيجان ممر لاتشين بنية واضحة لاستخدام التجويع كوسيلة للحرب وخلق ظروف معيشية لا تطاق لأهالي ناغورني – كاراباخ.

أولا، صورت أذربيجان الحصار الهمجي على أنه مظاهرة سلمية من قبل ما يسمى بالناشطين البيئيين، والتي تحولت فيما بعد إلى ما يسمى بتدبير أمني. وإلى جانب الحصار، عرقلت أذربيجان أي وجود دولي كان يمكن أن يتحقق من الطبيعة الزائفة لتلك التأكيدات. وفي 22 شباط/فبراير و 11 تموز/يوليه، أصدرت محكمة العدل الدولية أمرين مؤقتين بشأن ممر لاتشين، ما فتئت أذربيجان تتجاهلهما. وبنفس الطريقة، صورت العدوان العسكري الواسع النطاق المخطط له مسبقا على أنه دفاع عن النفس، وصورت التطهير العرقي لأكثر من 100 000 شخص على أنه حق سيادي لذلك البلد.

ولكن، لا شيء يمكن أن يخفي حقيقة أن الحشد العسكري الكثيف لأذربيجان على مر السنين شكل تهديدا وجوديا لأهالي ناغورني – كاراباخ، مع تهديدات علنية تنتهك قيود معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وغيرها من الآليات، واستمرار رفض اتخاذ أي تدابير لبناء الثقة وخطاب الكراهية المستمر واستخدام القوة لتحقيق أهدافها واستمرار سجلها السيئ السمعة في ارتكاب جرائم فظيعة. ولا يمكن لأحد أن ينكر أن الحصار اللاإنساني لممر لاتشين وعدوان 19 أيلول/سبتمبر كانا يهدفان إلى التطهير العرقي للأرمن في ناغورني – كاراباخ.

إن الروايات الملفقة والشديدة السمية والخطيرة التي تنشرها أذربيجان في إطار الأمم المتحدة ليست أكثر من محاولات للتغطية

على جرائمها وخلق ذرائع لاعتداءات مستقبلية. إنها مثال واضح على الكيفية التي تهدد بها سياسة أذربيجان العسكرية، القائمة على الكراهية والتجاهل التام للمعايير الدولية، الأمن والسلام في منطقتنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بهذا نكون قد اختتمنا البيانات ممارسة لحق الرد من جلسة الأمس (انظر A/C.1/78/PV.7). نستمع الآن إلى بيانات ممارسة لحق الرد من جلسة اليوم.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يشعر وفد بلدي بأنه مضطر إلى أخذ الكلمة لممارسة حقه في الرد ردا على البيانات التي أدلى بها ممثلو فرنسا وبلجيكا وإسبانيا.

إننا نرفض رفضا قاطعا الاتهامات الشائنة التي وجهتها تلك البلدان إلى بلدي. ففرنسا ظلت ترسل قواتها العسكرية إلى المياه قبالة شبه الجزيرة الكورية كل عام منذ عام 2019، بحجة تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتلك تحركات خطيرة جدا، لأنها تزيد من حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية وحولها. والأسوأ من ذلك، أن فرنسا تخطط لإرسال طائرة دورية من طراز فالكون 200 هذا الشهر إلى المياه قبالة شبه الجزيرة الكورية بحجة مراقبة الأنشطة البحرية غير القانونية. ومن المؤسف والمثير للشفقة أن فرنسا تسعى إلى تعزيز مركزها بتسجيل نفسها على أنها غير غائبة عن نداء الأسماء في حملة الضغط التي تقودها الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتضيف خطوة فرنسا المتهورة إلى التعقيد والخطر في وقت تقترب فيه الحالة العسكرية والسياسية في شبه الجزيرة الكورية من حافة حرب نووية حرارية، بسبب الأعمال العسكرية العدائية التي تقوم بها الولايات المتحدة وأتباعها. ومن الأفضل لفرنسا، التي تشهد تصدعات حتى في المنطقة الأفريقية، أن تتذكر أنها قد تواجه تحديا غير متوقع وغير مرغوب فيه في مسائل منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي أصبحت نقطة اشتعال. ويجب على فرنسا أن تتراجع عن عقليتها الشبيهة بعقلية الحرب الباردة وأن تواجه الواقع. وبدلا من أن تستنسخ فرنسا طرفا آخر أسيرا لدبلوماسية الزوارق الحربية التي عفا عليها الزمن، ينبغي لها أن توقف فورا أعمالها الخطيرة المدمرة للسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا، قبل فوات الأوان.

إن موقف القوة النووية ودورها في ضمان أمن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكلان انعكاسا دقيقا للتهديدات من الخارج من قبل القوى المعادية والهيكل الجيوسياسي العالمي المتغير باستمرار في الحاضر والمستقبل. والحقيقة الصارخة التي لا يمكن إنكارها هي أن التهديدات النووية المستمرة التي لا تتوقف للولايات المتحدة والقوى التابعة لها ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي استمرت لأكثر من نصف قرن، أصبحت عاملا حاسما في دفع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اللجوء إلى الأسلحة النووية ومواصلة تعزيز قوتها النووية. وما دامت حقيقة السياسة العدائية للولايات المتحدة وابتزازها وتهديداتها النووية قائمة، فإن الردع النووي سيكون خيار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لضمان مستقبلها.

وإذا ما سعت الولايات المتحدة وغيرها من القوى المعادية إلى حرمان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من وضعها الدستوري كدولة حائزة للأسلحة النووية بفرض نزع السلاح النووي عليها، فإن ذلك سيعتبر أخطر انتهاك ممكن لسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودستورها. وتحتفظ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحقها الأصيل في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وسترد بحزم وبصورة ساحقة على جميع الأعمال العدائية الرامية إلى حرمانها من حقوقها السيادية المقدسة.

السيدة معيان (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): لن أكرم بعض البيانات التي استمعنا إليها للتو برد. بالأمس تساءل زميلي الفلسطيني (انظر A/C.1/78/PV.7) "لماذا يشعر البعض بأن الأسر الفلسطينية لا تستحق تعازيهم". لا بد أنه فاتتني تعازيه من شعبي. لا بد أنه فاتتني إدانته القوية والواضحة لحماس. يمثل الفلسطينيين أناس لم يتمكنوا، في مواجهة بعض أسوأ الفظائع التي شهدتها البشرية، من حشد النزاهة الأخلاقية لإدانتها. لكننا مختلفون. إننا نعرب عن تعازينا لجميع

الفلسطينيين الذين عاشوا تحت الحكم الوحشي لحماس على مدى السنوات ال 23 الماضية. إننا نتعاطف مع جميع الفلسطينيين الذين يتعرضون للأذى ويُستخدمون كبيادق ودروع بشرية من قبل المنظمات الإرهابية مثل حماس ومن لفّ لفّها من الإرهابيين. إننا نحزن على فقدان أرواح بريئة – أي أرواح بريئة – لأنها أرواح بشرية. هذا هو الفرق بيننا وبين حماس. أشار ممثل السلطة الفلسطينية إلى الحاجة إلى الإنسانية. لقد فعل ذلك بالأمس واليوم. إن الإنسانية مطلوبة بالفعل في هذه الأوقات المظلمة، في ضوء الأعمال الوحشية التي تقوم بها حماس ضد شعبي. وهناك حاجة إلى الإنسانية للبقاء على قيد الحياة والحفاظ على القوة في ضوء هذا الشر والكراهية. هناك حاجة إلى الإنسانية من أجل مكافحة هذه الوحشية المطلقة. لا أستطيع أن أفهم الهمجية التي رأيتها على وسائل التواصل الاجتماعي خلال الأيام القليلة الماضية. ولا أستطيع أن أفهم إطلاق النار المروّع والمتعمد وذبح النساء والأطفال الذي شهدته على الإنترنت. ولا أستطيع أن أفهم لماذا لا يجد الممثلون الفلسطينيون في أنفسهم ما يدفعهم إلى إدانة تلك الأعمال أو لوم حماس على هجومها. في الواقع، نحن جميعاً بحاجة إلى التمسك بإيماننا بالإنسانية خلال هذه الأوقات المظلمة.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في البداية، نرفض جميع اتهامات الوفد الجورجي بشأن بلدنا باعتبارها لا أساس لها من الصحة. اعترفت روسيا بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا على أساس التعبير الحر عن إرادة شعبي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، مسترشدة بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والوثائق الدولية الأخرى. وهذه حقيقة وينبغي قبولها. وقد اتخذ عدد من وفود الدول الأخرى الممثلة في هذه القاعة قرارات مماثلة، وأعتقد أنه يجب الاعتراف أيضاً بالقرارات السيادية لتلك الدول.

ونود أيضاً أن نرد على البيانات التي لا أساس لها من الصحة الصادرة عن البلدان الغربية فيما يتعلق بتعاون روسيا مع إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كان ينبغي لزملائنا الأمريكيين والأوروبيين أن يتوقفوا منذ فترة طويلة عن تداول الادعاءات القائلة بأن إيران تزود روسيا أو أي مكان آخر بطائرات بلا طيار من خلال التحايل على الإجراءات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2231 (2015). وقد تشاطرنا مراراً آراءنا في هذا الصدد في نيويورك، بما في ذلك في الرسائل الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن. كما أننا لن نقف مكتوفي الأيدي ونترك البيانات الاستفزازية الأخيرة دون رد.

لقد أحطنا علماً بالطبيعة المصطنعة وغير المدعومة بأدلة وذات الدوافع السياسية للادعاءات الأمريكية والأوروبية ضد طهران، والتي تستند إلى شكوك لا أساس لها من الصحة، وبيانات لا أساس لها، واستنتاجات لا يمكن الدفاع عنها تُقدَّم على أنها حقائق ثابتة. ولم يتمكن أحد حتى الآن من عرض أي دليل مادي قاطع على توريد هذه الوسائل. إن صور بعض المعدات والحطام التي جمعتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمستفيدون الأوكرانيون ليس لها سمات واضحة تشير إلى أي صلة بإيران، ولا يمكن بالتالي استخدامها لتأكيد الإمدادات التي تتهم بها طهران. تفتقر هذه المنتجات الإعلامية المزعومة إلى أي مصداقية. ومن المستحيل تحديد أصل وصحة البراهين الزائفة للغرب أو معرفة ما إذا كانت قد جُمعت حتى في أوكرانيا وليس في أجزاء أخرى من العالم حيث أجرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عمليات جمع الأدلة.

ونرفض جميع التلميحات التي لا يمكن التحقق منها من جانب الولايات المتحدة وحلفائها فيما يتعلق بتطوير التعاون الثنائي بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إنها ببساطة محاولة أخرى خبيثة ومنافقة لزيادة الضغط على بلداننا وصرف الانتباه عن الأعمال المتهورة والتصعيدية لواشنطن وحلفائها في المنطقة التي هي المصدر الحقيقي للتهديدات للسلام والأمن الدوليين. تتبع الولايات المتحدة وحلفاؤها في جمهورية كوريا واليابان سياسة ترمي إلى تعزيز الجزاءات والضغط العسكري على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد زادت واشنطن بشكل كبير من حجم وكثافة تدريباتها القتالية المشتركة. ويجري نقل القدرات الاستراتيجية للولايات المتحدة إلى المنطقة دون الإقليمية على دفعات متقطعة. ونرى خطوات أكثر نشاطاً لإشراك منظمة حلف

شمال الأطلسي في شؤون شبه الجزيرة الكورية. وأصبحت مناورات الدفاع الجوي الثلاثية الأطراف بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا واليابان منتظمة بشكل متزايد. ويجري إنشاء آلية لتبادل المعلومات الاستخبارية بشأن عمليات إطلاق القذائف التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. تتجاوز هذه الأنشطة العسكرية الأهداف الدفاعية الروتينية. ومن الواضح أن دوافعها مرتبطة باحتواء روسيا والصين، لا مجرد مواجهة التهديد الكوري الشمالي المزعوم.

ولطالما كانت روسيا دائماً، من جانبها، ضد أي أنشطة عسكرية تهدد أمن شبه الجزيرة الكورية والبلدان المجاورة لها. وندعو إلى تسوية المسائل النووية وغيرها من المسائل في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السياسية والدبلوماسية حصراً من خلال المفاوضات. ونعتقد أن الجزاءات قد استنفدت إمكانياتها تماماً وأثبتت عدم فعاليتها في دفع بيونغ يانغ إلى تعليق برنامجها النووي أو تفكيكه.

السيد غوربانوف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): لم يكن في نيتنا الإدلاء ببيان آخر، ولكن بالنظر إلى البيانات التي لا تنتهي من قبل ممثلي أرمينيا، فإننا مضطرون إلى القيام بذلك.

ينبغي لأرمينيا أن تفهم أن السبيل إلى ضمان السلام والاستقرار في المنطقة لا يكمن في إثارة المسألة في اللجنة الأولى بادعاءات لا أساس لها من الصحة. وغني عن القول إن ذلك يؤدي إلى نتائج عكسية ولا يتناسب مع مقاصد اللجنة، وهي أن تقيم أرمينيا علاقات مع جارتها أذربيجان على أساس احترام سلامتها الإقليمية وسيادتها وعلى أساس المفاوضات البناءة مع أذربيجان بشأن السلام الدائم. اتخذت أذربيجان تدابير لمكافحة الإرهاب من أجل منع أي استفزاز محتمل واسع النطاق من جانب القوات المسلحة الأرمينية التي لم تنسحب من أراضي أذربيجان، خلافاً للاتفاق الثلاثي، على الرغم من أن ممثل أرمينيا بذل قصارى جهده لنفي ذلك بافتراءات مختلفة. يشكل وجود أي وحدات عسكرية في الأراضي الخاضعة لسيادة أذربيجان في انتهاك للقانون الدولي تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين، وتهدف أعمال أذربيجان إلى حل القوات غير الشرعية في إقليم كاراباخ التابع لنا ونزع سلاحها.

وعلى خلفية الحقائق الجديدة في المنطقة، فليس سلوك أرمينيا المدمر غير مجدٍ مستقبلاً فحسب، بل يقودها أيضاً إلى البؤس. وبدلاً من تكرار الأنماط التي كانت معتادة عليها لمدة 30 عاماً، ينبغي لأرمينيا أن تغتنم الفرصة التاريخية لإحلال السلام والأمن في المنطقة بالتخلي عن استفزازاتها العسكرية والسياسية. وفي ذلك الصدد، نطالب الجانب الأرميني بالامتناع عن أي أعمال أو بيانات استفزازية من شأنها أن تزيد من حدة التوتر في المنطقة وعن التدخل في الشؤون الداخلية لأذربيجان. مثل هذه المحاولات غير مجدية. إنها تخدع شعب أرمينيا وتضلل المجتمع الدولي.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): طلبتُ الكلمة للرد على ما ورد في بياني ممثلي بلجيكا وفرنسا بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

أود التذكير، في هذا السياق، بأن سورية سبق وأن أبدت مراراً وتكراراً ملاحظاتها على تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأوضحت جوانب القصور والخلل فيها، وافتقارها إلى الموضوعية والمهنية، وعدم التزامها بأحكام الاتفاقية وبطرائق التحقيق المهني والحيادي. ولن أكرر هنا هذه الملاحظات. وسأكتفي بالتساؤل فيما إذا كان قيام فريق بعثة تقصي الحقائق باستلام عينات من جهات غير معروفة، بل ومرتبطة مع إرهابيين من جبهة النصرة والتنظيمات الشقيقة لها، يمثّل عملاً مهنياً وفقاً للاتفاقية.

إن الدولتين اللتين تطلقان الاتهامات ضد بلدي، ومعهما العديد من الدول الغربية، تواصلان اتباع نهج يقوض عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتقفان وراء إصدار قرارات مسيّسة في المنظمة، قراراتٍ صدرت بناء على تقارير تمت فبركتها في غرف الاستخبارات الغربية وغرف الإرهابيين المظلمة المعادية لسورية. الدول التي تمارس هذا السلوك تتحمل مسؤولية حرف المنظمة عن وظيفتها التقنية وتسييس عملها، ودفعها لإصدار قرارات تخالف بشكل صارخ أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية عبر الترهيب والترغيب.

لقد تخلصت سورية من كامل مخزونها من الأسلحة الكيميائية. وهي ماضية في التعاون البنّاء مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولم

تتأخر أو تتردد يوماً في التعاون مع المنظمة في مختلف المجالات، بما في ذلك عبر تقديم المعلومات الدقيقة المطلوبة لإظهار حقيقة قيام الأطراف الإرهابية باستخدام الأسلحة الكيميائية بدعم مباشر وغير مباشر من أطراف في المنطقة وخارجها. كما سبق لسورية أن زوّدت الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء مجلس الأمن المتعاقبين ولجنة القرار 1540 بمعلومات مفصّلة وموثّقة حول قيام بعض حكومات الدول الداعمة للإرهابيين بتسهيل حصول التنظيمات الإرهابية على مواد كيميائية سامة تم استخدامها من قبل هذه التنظيمات ضد المدنيين وضد الجيش العربي السوري.

وانطلاقاً من موقف سورية الثابت الرافض لاستخدام الأسلحة الكيميائية باعتباره أمراً مرفوضاً وغير أخلاقي ومدان ولا يمكن تبريره، فقد نفّذت كل التزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وتخلصت من جميع أسلحتها الكيميائية في زمن قياسي. إن من يطلق الاتهامات الكاذبة ضد سورية يتجاهل عمداً امتلاك المجموعات الإرهابية المسلحة، كجبهة النصرة وداعش، للمواد الكيميائية السامة وارتكابها الاعتداءات ضد المدنيين.

وبالحديث عن المساءلة، أقول إن من يستحق المساءلة هي الدول التي تشارك في شن اعتداءات عسكرية على دول ذات سيادة على خلفية أكاذيب تتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية، والدول التي مارست ولا تزال تمارس سياسة التجويع ضد الشعب السوري عبر فرض إجراءات قسرية أحادية الجانب تخالف مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق، والدول التي سهّلت عبور آلاف الإرهابيين إلى سورية وقدّمت للجماعات الإرهابية كافة أشكال الدعم، وأمّنت لها المنابر السياسية والإعلامية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد بامية (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): عندما نتكلم هنا فإننا نمثّل حكوماتنا، والسبب في أن الممثلين الإسرائيليين لا يستطيعون مخاطبتنا بصفتنا فلسطين أو دولة فلسطين هو أن حكومتهم لا تعترف بشعبي. ليست الحكومة الفلسطينية هي التي تلقي القنابل على إسرائيل. إسرائيل هي التي تلقي القنابل على الفلسطينيين. نحن لا نحتل إسرائيل. إسرائيل هي التي تحتل أرضنا.

وعندما تتكلم الممثلة الإسرائيلية عن الفلسطينيين الذين قُتلوا وتقول إن الإسرائيليين يحزنون عليهم، فإنها تحملنا المسؤولية عن موتنا. إنهم يلومونا. إنهم لا يعترفون بحقنا في تقرير المصير أو بحقوقنا الوطنية. إنهم لا يعترفون سوى بحقنا في الموت وأن نتحمل المسؤولية عن موتنا، ويؤكدون أن إسرائيل، التي تقتلنا، لا يمكن أن تُحاسَب على موتنا. عليهم دائماً أن يقتلونا – وهذا ليس خطأ إسرائيل أبداً. من الذي يُقتل؟ إنهم المدنيون الفلسطينيون. هل يمكن لأي شخص هنا أن يبرر ذلك أو يشرح كيف أنه مفيد، وكيف أنه نافع، وكيف يفضي إلى مستقبل من السلام والتعايش؟ هذا مستحيل. لقد جئتُ من خلفية قانونية. وإذا كان بإمكان أي شخص هنا أن يشرح كيف يمكن تبرير الهجمات العشوائية واستهداف المدنيين بموجب القانون الدولي، فأنا على استعداد لسماع ذلك. ما هو هذا الحق في الدفاع عن النفس الذي يسمح بذبح المدنيين؟ لم أسمع به من قبل.

موقفنا واضح، ولم نتوصل إليه اليوم. عندما قُتل آلاف الفلسطينيين في الأعوام 2008 و 2009 و 2012 و 2014 و 2016 – آلاف الفلسطينيين – لم نأتِ إلى هنا ونقول إن لدينا الآن مبرراً لقتل أولئك الذين قتلونا، وهذا هو ردنا. قلنا إنه يجب أن يكون هناك مخرج سلمي. العين بالعين ستجعل العالم كله أعمى. ولا يمكننا أن نستمر في تبرير موت الفلسطينيين. هذا غير ممكن. وهو أمر غير إنساني. إنه عنصري. إنه تفوقي. لا يتعلق الأمر بالدين أو الهوية الوطنية أو أصل الأشخاص الذين يقتلون. يتعلق الأمر بقتلهم. نحن مع التقيد بالقانون الدولي للجميع. إننا نخضع لسلطة ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. نحن مع حماية جميع المدنيين. ونحن نؤيد سبيلاً سلمياً لإنهاء هذا النزاع على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونحن مستعدون لتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة غداً. فهل يمكن للممثلة الإسرائيلية أن تقول الشيء نفسه؟

تقول الممثلة الدائمة لإسرائيل ورئيس وزرائها إنهما لا يعترفان بدولة فلسطين ولن يسمحا أبداً باستقلال دولة فلسطين. إنهم يستعمرون أرضنا. في القواعد التي نعرفها، هل هناك شيء يعطي الإذن لإقامة مستوطنات استعمارية؟ وهل هناك شيء يسمح بالتمييز العنصري؟ وهل هناك ما يسمح بحصار أكثر من مليوني شخص لمدة 17 عاماً؟ ثم نقول إن هناك حرباً عندما يُقتل الإسرائيليون. ومع ذلك عدنا وقلنا فلنجد طريقاً سلمياً، فلنوقف إراقة الدماء. إننا نحاول أن نتصرف بمسؤولية وإنسانية، من أجل الفلسطينيين، من أجل الإسرائيليين، من أجل المنطقة. لا يمكن أن يكون هناك سبيل للمضي قدماً بهذه الطريقة. إن الاستمرار في إنكار الإنسانية وحقوق الفلسطينيين ليس سبيلاً للمضي قدماً. فهو سيؤدي دائماً إلى العنف. وسيؤدي دائماً إلى إراقة الدماء. كيف كان لجميع الدول الأعضاء التي أصبحت مستقلة أن تفعل ذلك؟ هل كانت لتقبل البقاء تحت القهر والهيمنة الأجنبية؟ إذا استطاعت أن تقبل ذلك لأنفسها، فيمكننا أن نقبله لأنفسنا، لكنهم لا يستطيعون أن يقولوا إنهم يجب أن يكونوا أحراراً وإن الفلسطينيين يمكنهم البقاء تحت الاحتلال.

وعلى أولئك الذين يعبّرون الآن عن تضامنهم مع إسرائيل أن يكونوا واضحين. ما هي إسرائيل التي يتحدثون عنها؟ حكومة اليمين المتطرف التي لديها أجندة لضم الأراضي؟ الحكومة التي تقتل مدنيينا اليوم؟ إذا بررتَ قتلَ أحد ما، فسيكون هناك دائماً من يبرر قتلك. نحن نحاول إيجاد مسار مختلف للمضي قدماً. هذا هو الشيء الإنساني والمسؤول الذي ينبغي عمله. لذلك عندما تسأل الممثلة الإسرائيلية عن ذلك، ينبغي لها أن تبدأ بقول "فلسطين"، بالاعتراف بحقوقهم وبتحمل المسؤولية عن القنابل التي يلقونها، عندئذ يمكننا أن نحقق السلام. نحن نعمل من أجل السلام. ونحن نؤمن بالسلام بوصفه الخيار الوحيد لجميع الشعوب والأمم. هذا هو المستقبل الذي نصبو إليه. وهو يبدأ اليوم. إننا نفشل في الاختبار الذي مررنا به بشكل جماعي اليوم. ونحن نتمسك بسيادة القانون للجميع.

السيدة معيان (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): أنا لست محامية. أنا إنسانة. لقد ذُبح شعبي – ونحن نتكلم عن أكثر من 000 1 شخص – في عمل إرهابي بربري قامت به منظمة حماس الإرهابية التي أعلنت الحرب على بلدي. سندافع عن شعبنا. وسندافع عن مدنيينا، وسأظل أنتظر إدانة من ممثل السلطة الفلسطينية للأعمال الفظيعة واللاإنسانية التي شهدناها – التي صورها مرتكبوها، وصورها الإرهابيون، وشاركوها مع العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وستعقد الجلسة المقبلة للجنة بعد ظهر الغد في تمام الساعة 15/00 في قاعة الاجتماعات هذه. ومن المتوقع أن تختتم اللجنة مناقشتها العامة وأن تستمع إلى بيانات من المجتمع المدني في إطار غير رسمي عند اختتام المناقشة.

وقبل أن نرفع الجلسة، نود تذكير الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم جميع مشاريع المقترحات هو ظهر يوم الخميس 12 تشرين الأول/أكتوبر.

رفعت الجلسة الساعة 18/10.